

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم تسيير

فرع:

تخصص: إدارة مالية



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

قسم علوم التسيير

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبتين: أسماء معاش

سميحة لخنش

تحت عنوان

دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT خلال الفترة
2016-2018)

لجنة المناقشة:

د/ عبد الوهاب جباري

د/ بلقاسم سعودي

د/ عز الدين عبد رؤوف

جامعة محمد بوضياف

جامعة محمد بوضياف

جامعة محمد بوضياف

رئيسا

مشرفا و مقررا

مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التشكرات

إلى كل من علمني علما نافعا ولو حرفا إلى كل من أنار لي الطريق إلى النجاح إلى من أرشدني وعلمني أتقدم بالشكر والعرفان الجزيل للأستاذ سعودي بلقاسم الذي أفادنا من علمه مما ساعدنا في إعداد هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة التي اجتهدنا أن تكون بأفضل صورة قدر المستطاع.....

والشكر أيضا للجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل وتصحيحه، وإفادتنا بعلمهم.

والشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأب الغالي والأم الغالية فهما اعز النعم التي انعم الله بها علينا فما كان لنا سندا وعونا لإعداد هذا البحث من خلال توفير الجو الملائم للدراسة والاستذكار.

وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى جميع

أساتذتنا الأفاضل الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.

العنوان	الصفحة
الشكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي	5
المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي و أهميته	5
المطلب الثاني: أهداف و خطوات التشخيص المالي	6
المطلب الثالث: طرق و أدوات التشخيص المالي	7
المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرارات المالية	9
المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات المالية و مراحلها	9
المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات المالية و العوامل المؤثرة فيها	11
المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية	12
المبحث الثالث: التشخيص المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية	15
المطلب الأول: التشخيص المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي	15
المطلب الثاني: التشخيص المالي بإستخدام النسب المالية	20
المطلب الثالث: التشخيص المالي بإستخدام حسابات النتائج و باستخدام جداول التدفقات المالية	24
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: تقديم مؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية و التقنية EATIT	35
المطلب الأول: التعريف بمؤسسة EATIT.	35
المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة و أهدافها.	36
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	36
المبحث الثاني: دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بمؤسسة محل الدراسة.	39
المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية.	39
المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية.	48
المطلب الثالث: دور حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية.	52
الخاتمة	63
قائمة المراجع	65
الملاحق	68

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	تعريف قرارات الاستثمار	الجدول رقم(1.1)
14	مصادر تمويل المؤسسة	الجدول رقم(2.1)
16	الميزانية المالية المختصرة	الجدول رقم(3.1)
18	الميزانية الوظيفية	الجدول رقم(4.1)
24	حسابات النتائج حسب الوظيفة	الجدول رقم(5.1)
25	حسابات النتائج حسب الطبيعة	الجدول رقم(6.1)
27	جدول تمويل طويل و متوسط الأجل	الجدول رقم(7.1)
28	جدول التمويل قصير الآجل	الجدول رقم(8.1)
30	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة	الجدول رقم(9.1)
31	جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة	الجدول رقم(10.1)
39	الميزانية المالية (جانب الأصول) لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(1.2)
40	الميزانية المالية (جانب الخصوم) لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(2.2)
40	الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(3.2)
42	الميزانية الوظيفية(جانب الاستخدامات) لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(4.2)
43	الميزانية الوظيفية(جانب الموارد) لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(5.2)
44	الميزانية الوظيفية المختصرة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(6.2)
45	رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(7.2)
45	رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(8.2)
46	الإحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي BFRng لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(9.2)
46	الخزينة الصافية TN لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(10.2)
48	النسب المالية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(11.2)
50	نسب الهيكل المالي لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(12.2)
51	نسب النشاط لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(13.2)
52	نسب الربحية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(14.2)
53	حسابات النتائج لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(15.2)
54	القيمة المضافة للإستغلال لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(16.2)
54	الفائض الإجمالي للإستغلال لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(17.2)

55	النتيجة التشغيلية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(18.2)
55	النتيجة المالية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(19.2)
56	النتيجة العادية قبل الضريبة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(20.2)
56	النتيجة الصافية للأنشطة العادية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(21.2)
56	النتيجة الصافية للسنة المالية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(22.2)
57	جدول تدفقات الخزينة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(23.2)
59	جدول مؤشر التغطية النقدية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(24.2)
59	جدول نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية الى الأنشطة التمويلية لثلاث سنوات للمؤسسة EATIT	الجدول رقم(25.2)
59	جدول نسبة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية الى المبيعات لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(26.2)
60	جدول نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	الجدول رقم(27.2)

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم(1.1)	أدوات التشخيص المالي	8
الشكل رقم(2.1)	تقسيمات الميزانية الوظيفية	17
الشكل رقم(1.2)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة EATIT	37
الشكل رقم(2.2)	الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	41
الشكل رقم(3.2)	الميزانية الوظيفية المختصرة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT	44

الرقم	عنوان الشكل
الملحق رقم (1)	الميزانية (جانب الأصول) لسنة 2015-2016
الملحق رقم (2)	الميزانية (جانب الخصوم) لسنة 2015-2016
الملحق رقم (3)	الميزانية (جانب الأصول) لسنة 2016-2017
الملحق رقم (4)	الميزانية (جانب الخصوم) لسنة 2016-2017
الملحق رقم (5)	الميزانية (جانب الأصول) لسنة 2017-2018
الملحق رقم (6)	الميزانية (جانب الخصوم) لسنة 2017-2018
الملحق رقم (7)	حسابات النتائج لسنة 2016-2017
الملحق رقم (8)	حسابات النتائج لسنة 2017-2018
الملحق رقم (9)	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2016-2017
الملحق رقم (10)	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2017-2018

• تمهيد:

يعد التشخيص المالي من أهم الأدوات التي تستخدمها المؤسسات في العديد من المجالات سواء المالية أو المحاسبية أو الإنتاجية أو حتى التسويقية بمعنى أن التشخيص المالي أداة تستخدمها المؤسسة في جميع وظائفها مهما كانت فهي أداة سهلة وفعالة تم استخدامها في جميع أنواع المؤسسات، ولأهميته في الحياة الاقتصادية فيعتبر مقياس التشخيص المالي أحد أبرز المقاييس المهمة بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لما له من أهمية بالغة في الحياة العملية للطلاب بعد تخرجه، حيث أن المسير المالي يتعامل مع وضعيات مالية متباينة في الصعوبة حيث يتوجب عليه اتخاذ قرارات مناسبة لمواجهة عدة مشاكل بالمؤسسة، وحتى يكون القرار المتخذ ناجحا وفعالاً يستوجب الأمر إجراء تشخيصا ماليا وتحليل المشكل إلى أجزائه الأصلية.

• إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل تستخدم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية؟
- 2- هل يؤثر استخدام التشخيص المالي إيجابيا على عملية اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT ؟

3- كيف تستخدم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية ؟

• فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة المذكورة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تستخدم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية.

الفرضية الثانية: يؤثر استخدام التشخيص المالي إيجابيا على عملية اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT.

الفرضية الثالثة: تستخدم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية بالاعتماد على النسب المالية.

• أهمية الدراسة: تظهر أهمية هذه المذكرة من خلال النقاط التالية:

- يكتسي هذا البحث أهمية خاصة نابعة من كون التشخيص المالي من أهم العوامل المؤثرة في صنع وفعالية عملية اتخاذ القرار بصفة عامة؛

- ضرورة دراسة كيفية التشخيص المالي في جوانب اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية؛

- يمثل إضافة إلى المعرفة العلمية في هذا المجال؛

• **أهداف الدراسة:** يكمن الهدف الرئيسي لهذه المذكرة في الكشف عن الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في عملية اتخاذ القرار المالي، وهذا نظرا لخصوصية هذا النوع من القرارات الذي يخضع المستويات العليا بالمؤسسات الاقتصادية وكذا الأطراف ذات المصلحة بها، حيث تعد قرارات مصيرية ومهمة قد تغير مستقبل المؤسسات ووضعيتهم التنافسية.

• **حدود الدراسة:** تتمثل حدود المذكرة في الآتي:

✓ **حدود المعالجة:** إن الموضوع المعالج في هذه المذكرة يفرض علينا أن تقتصر حدود الدراسة في الجانب النظري في دراسة ماهية التشخيص المالي، وكذا دراسة الأطر النظرية للقرارات المالية ثم محاولة الربط بينهما.

✓ **الحدود الزمنية والمكانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال فترة التحضير لشهادة الماستر من خلال دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT فتمت هذه الدراسة خلال شهري أفريل وجوان 2019.

وفيما يخص الحدود الزمانية للدراسة فقد تم دراسة القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة 2016-2018.

• **منهج الدراسة:** تماشيا مع طبيعة الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج محددة.

• **الدراسات السابقة:** بغرض استكمال الجانب النظري للدراسة وبهدف ترصين محتوى الدراسة وفرضياتها، تم الاطلاع على بعض الجهود السابقة للباحثين في هذا مجال، من أجل معرفة ما قدموه من جهد علمي وما تناولوه من متغيرات يمكن الاستفادة من بعضها في الدراسة الحالية، وفيما يلي عرض لبعضها من حيث الهدف والنتائج:

01-دراسة عبد الكريم سعاد، دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية لمؤسسة والي عبد الرحمان للاشغال العمومية مدينة المسيلة، مذكرة ماستر، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية وخلصت الى ان للتشخيص المالي دور كبير على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وأن أساليب و أدوات التشخيص المالي تساعد على تحليل وتقييم الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية من اجل اتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الاهداف المرسومة.

02-دراسة مروان حايد، استخدام التشخيص الاستراتيجي في تحليل المتغيرات البيئية للمؤسسة الاقتصادية_دراسة حالة للمجمع "صيدال" فرع المضادات الحيوية بالمدينة_"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية 2011، حيث حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يمكن تحليل العوامل والمتغيرات البيئية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التشخيص الاستراتيجي؟ وقد تطرق في بحثه لأهم مفاهيم الإدارة الاستراتيجية والتشخيص الاستراتيجي لكل المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أنه على المؤسسة إذا أرادت رصد كافة المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية عليها الاستعانة بالتشخيص الاستراتيجي لمساعدتها في اختيار الاستراتيجية المناسبة لها.

• **خطة الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اختبار الفرضيات المقترحة، تم تقسيم المذكرة إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن ملخصا عاما عن الموضوع متبوعا بأهم النتائج، إلى جانب مجموعة من الاقتراحات.

يتناول **الفصل الأول** الأصول النظرية للدراسة (التشخيص المالي وعملية اتخاذ القرارات المالية)؛ و**الفصل الثاني** الذي هو

عبارة عن الدراسة الميدانية من أجل اختبار فرضيات البحث.

الأول
الفضل

تمهيد:

يعتبر التشخيص المالي من الأدوات الأساسية المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتباره أحد أهم وأبرز مراحل وتقنيات التسيير المالي، لأنه يسمح بتحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها أو التقليل منها وذلك باستخدام العديد من الأساليب، كما يهدف لتوضيح حقيقة الوضع المالي للمؤسسة في الحاضر والماضي والكشف عن نواحي القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة وبالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، لأن مصير ومستقبل المؤسسة يتوقف على كيفية اتخاذ القرارات المالية وبالتالي على متخذي القرارات أن لا يغامروا بمستقبل المؤسسة، وبالتالي عليه الاعتماد على أساليب التشخيص المالي التي من شأنها تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والتي تسهل حصول متخذي القرارات على المعلومات الضرورية والدقيقة لاتخاذ القرارات المالية المناسبة وبالتالي انتهاز الفرص في الوقت المناسب في ظل الإمكانيات والطاقت المتاحة وكذلك مواجهة التهديدات التي تواجه المؤسسة، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة الإطار النظري للدراسة فيما يتعلق في كل من التشخيص المالي واتخاذ قرارات المالية فكان تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرارات المالية

المبحث الثالث: التشخيص المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الإختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله يتم اكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة التي تساعد على اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي وأهميته

كلمة تشخيص هي كلمة يونانية الأصل وهي مشتقة من كلمة "Diagnostics" وتعني المعرفة والقدرة على الإدراك، وبصفة عامة يعرف التشخيص على أنه الحكم على وضعية معينة أو حالة معينة بهدف الحصول على الشفاء، من خلال ملاحظة الأعراض وتحليل الأسباب، ومن ثم تحليل طبيعة المرض وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لذلك.¹

أولاً: مفهوم التشخيص المالي

إن مصطلح التشخيص واسع التداول ويستعمل في العديد من مجالات الحياة، ولعل من أهمها مجال إدارة الأعمال، حيث يعرف التشخيص المالي للمؤسسة بأنه:

- **التعريف الأول:** يعرف بأنه مجموعة الأساليب والطرق الفنية والإحصائية والرياضية التي يقوم بها المحلل على البيانات والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.²
- **التعريف الثاني:** يعرف التشخيص المالي أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف.³
- **التعريف الثالث:** كما يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية.⁴
- **التعريف الرابع:** يعرف أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات.
- **التعريف الخامس:** فعملية التشخيص المالي من أبرز المهام التي يتولاها المسير المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة.⁵

ثانياً: أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:

¹- Chandal Bussenault, Martine Pretet, **Organisation Et Gestion De L'entreprise**, Edition Vuibert, France, 1999, P. 139.

²- فتيحة كتروسي، سهيلة مجيدي، التشخيص المالي بالمؤسسات البرولية بالجزائر (دراسة حالة سونطراك حوض بركاوي للفترة 2013-2015، مذكرة ليسانس مهني، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، 2017، ص 03.

³- نفس المرجع، ص 03.

⁴- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 56.

⁵- لحسن دردوري، التشخيص المالي، محاضرات تخصص مالية وحاكمة المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 11.

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
- تحديد المركز المالي ودرجة استقلالية المؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
- تحديد مدى تطور أو تحسين الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة بالمؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة.
- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
- إمكانية السماح بالافتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الافتراض المتوفر.¹

المطلب الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي

أولا: أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى:²

- فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص.
- تحضير المخطط الإستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنوع، التخصص، الإدماج).
- يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب وبالتالي اقتراح الحلول الملائمة.
- تزويد المسيرين ببنك من المعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية.
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وتجنب المساهمين للخسائر المحتملة.

ثانيا: خطوات التشخيص المالي

يمر التشخيص المالي بعدة خطوات وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق الباحثين في التحليل على أن الخطوات هي:

- 1- **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه و مدى أهميته هذا الهدف وتأثيره، فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحليل الهدف بدقة.
- 2- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، (تحديد السنوات المدروسة).
- 3- **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد هذه الأساليب، فمنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها إذ يقف المحلل في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

¹-طلحي محمد الأمين، دور التشخيص المالي في التخطيط المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مطاحن رياض سطيف وحدة سيدي عيسى)، مذكره ماستر أكاديمي،

تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص ص 6-7.

²-خيسي شبيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص 48.

- 4- إعادة تبويب القوائم لتلائم التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم تبويب القوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي والتي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة للقوائم المالية من أجل تحقيق هدف التحليل المالي.
- 5- التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي في محايد، بعيد عن التجهيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية.
- 6- صياغة التقارير: التقرير هو وسيلة نقل النتائج العملية التحليلية وذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المحصلة¹.

المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي

أولاً: طرق التشخيص المالي

يستخدم التشخيص المالي مجموعة من الطرق والتي تستعمل لتحليل البيئة المالية الداخلية للمؤسسة، ونلخص هذه الطرق فيما يلي:²

1- **التشخيص التطوري:** يقوم التشخيص التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة وذلك من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ومن أجل إجراء هذه الدراسة يجب على المؤسسة أن تمتلك نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال من أجل أن يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ- **تطور النشاط:** ويعني ذلك متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن ويكون اعتماداً على التغيير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية... الخ ومنه الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق، واستناداً إلى حالات النمو هل هو مرتفع أو مستقر أم منخفض، ويمكن للمشخص المالي تتبع التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردياً مع تطور النشاط.

ب- **تطور أصول المؤسسة:** الأصول هي مجموعة الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة النشاط وتطورها، بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعتبر مؤشراً عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ولا بد من مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط وذلك من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د- **تطور الهيكل المالي:** يتكون الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة والديون، حيث يمكن مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.

¹- فتيحة كنورسي، سهيلة مجيدي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

²- حليلة السعدية سدي، مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص 41، 42.

هـ- تطور المردودية: يستند الهدف الاقتصادي لكل مؤسسة على المردودية لأنها تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وعليه فإن مراقبة تطور معدلات المردودية يعتبر قاعدة أساسية للتشخيص التطوري وذلك بواسطة نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

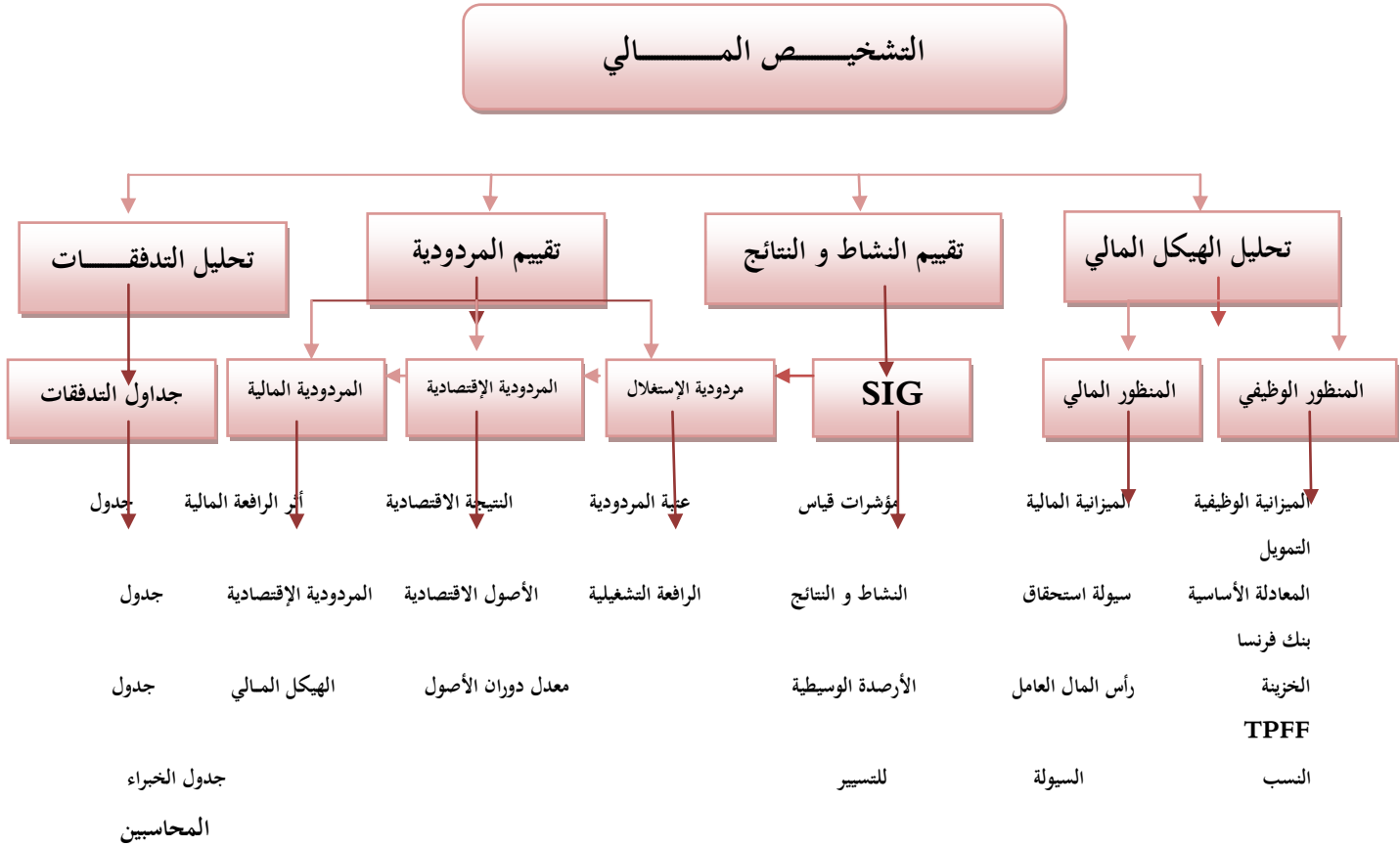
2- التشخيص المالي المقارن: يعتمد هذا التشخيص على مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات مماثلة في النشاط وفي معظم وألب الأحيان المؤسسات المنافسة أو الرائدة في نفس القطاع، ويكون ذلك باستعمال مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية ويهدف التشخيص المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3- التشخيص المالي المعياري: وهو امتداد للتشخيص المقارن ويختلف عنه في اعتماده على معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسات شاملة ومستمرة لقطاع معين من قبل مكاتب دراسات متخصصة أو من قبل الخبراء والمحللين العاملين في البورصات، ويعتمد هذا التشخيص على مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات وذلك في نشاطات مختلفة.

ثانيا: أدوات التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في حياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، وضمنا لاستمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أدوات التشخيص المالي



1-تحليل الهيكل المالي: الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية.. الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2-تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة لنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي أرصدة توضح الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3-تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4-تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الإستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية المتبناة من أطراف المؤسسة.¹

كل هذه الوسائل و غيرها تمثل منظومة متكاملة تستخدم في المرحلة التي تسبق مرحلة اتخاذ القرار، إذ تمثل الأرضية الأساسية التي تجعل المسير يتخذ قراره استنادا إلى أسس دقيقة وموضوعية.

المبحث الثاني: ماهية اتخاذ القرارات المالية

إن عملية اتخاذ القرارات لها دور أساسي وفعال في أي مؤسسة اقتصادية، حيث تعتبر نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المؤسسة، وعلى اعتبار أن المؤسسة هي مركز للقرارات فإنها تقوم على جملة من القرارات المالية والتي تحدد كيفية توزيع الموارد المحدودة على أوجه الاستغلال غير المحدود وتحديد البدائل الممكنة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرارات المالية و مراحلها

جاء في اللغة العربية القرار بمعنى "سكن واطمأن وقرر الأمر أي رضي عنه وأمضاه، وتقرر الأمر أي ثبت واستقر والقرار ما انتهى إليه الأمر"²، أي أن القرار هو الفصل أو الحكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف³، ومصطلح القرار في اللغة الإنجليزية (Decision) مشتق من أصل لاتيني ويعني البث النهائي⁴، أما اصطلاحا فقد تعدد تعاريف القرار في علم الإدارة منها أن القرار يمثل الناتج النهائي الذي تم اعتماده في ضوء مراحل مختلفة للصناعة والاختيار، ويمثل الجوهر النهائي الذي تعتمده الإدارة⁵، أو أنه الحل أو

¹-عبد الكريم سعاد، دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة ميدانية لمؤسسة والي عبد الرحمان للاشغال العمومية المسيلة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص ص 17، 18.

²- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 105.

³-عبد الفتاح ياغي، عملية اتخاذ القرارات، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 02، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1983، ص 05.

⁴-حسين موسليم، أنواع برمجة الخطية بالأهداف المبهمة، دراسة حالة بين BDL بمغنية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 03.

⁵-طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل)، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2007، ص 139.

التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل المشكل،¹ ولعل أكثر التعاريف شمولية هو التعريف الذي ينص على أن القرار هو سلوك أو تصرف واع ومنطقي ذو طابع اجتماعي ويمثل الحل أو التصرف أو البديل الذي يتم اختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحل مشكلة ويعد هذا البديل الأكثر كفاية وفعالية بين تلك البدائل المتاحة لمتخذ القرار.²

إن عملية اتخاذ القرار تمثل جانبا هاما في العملية الإدارية، وحيث أصبحت مبنية على أسلوب علمي حتى تكون القرارات أكثر دقة وتساهم في حل المشاكل الإدارية، ولهذا سنتطرق إلى مفهوم عملية اتخاذ القرار ثم مفهوم القرارات المالية.
أولا: مفهوم عملية اتخاذ القرار³

• **التعريف الأول:** القرار هو تلك العملية المبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي الواعي للوصول إلى قرار وهو الاختيار ما بين بديلين .

• **التعريف الثاني:** عملية اتخاذ القرارات تتم لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة.

• **التعريف الثالث:** تعد عملية اتخاذ القرار محور العملية الإدارية وأساس الإدارة، وأصبح مقدار النجاح الذي تحققه أي مؤسسة يتوقف إلى حد بعيد عن قدرة وكفاءة قيادتها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن واقع هذا المفهوم يمكن إدراك أن عملية اتخاذ القرارات تنطوي على عدد من العناصر هي:

-الاختيار.

- توافر البدائل.

-الأهداف والغايات أو محركات ودوافع السلوك.

-الوقت.

-الموارد المادية والبشرية المتوفرة للمنظمة.

-البيئة الداخلية للمنظمة (مناخ العمل).

-البيئة الخارجية بما تحويه من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية.

ثانيا: مفهوم القرار المالي⁴

1-تعريف القرارات المالية:

لتوضيح مفهوم القرار المالي يمكننا تقديم التعاريف التالية:

¹ -حسين حريم وآخرون، أساسيات الإدارة، دار حامد، ط 01، عمان، الأردن، 1998، ص 140.

² -محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، ط 01، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 12.

² -أحمد فؤاد صيد، التخطيط المالي و دوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر وكالة ورقلة)، مذكرة ماستر أكاديمي،

تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص9

-نفس المرجع، ص10.⁴

- **التعريف الأول:** هي القرارات المتعلقة بالمسائل المالية بشأن حجم الأموال التي يتم استثمارها لتمكين الشركة من إنجاز الأهداف النهائية من نوع الأصول التي سيتم شراؤها وتوزيع الدخل الثابت ومسائل أخرى مماثلة في القرارات المالية.
- **التعريف الثاني:** كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (مادية ومالية)، بهدف تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى الأرباح، وبالتالي المساهمة في تعظيم قيمة المؤسسة.
- **التعريف الثالث:** تعرف القرارات المالية على أنها اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية و الذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة يقوم المدير المالي بتحليل القوائم والتقارير المالية والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية.¹

2- خصائص القرارات المالية:²

- إن بعض القرارات المالية مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذ أن نجاح أول فشل المؤسسة متوقف على تلك القرارات.
- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة، بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في اغلب الحالات، لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرارات المالية والعوامل المؤثر فيها

أولاً: مراحل اتخاذ القرارات المالية

وتتمثل في المراحل التالية:³

- 1- **تحديد المشكلة:** إن تحديد أو التعرف على الموضوع أو المشكلة التي تحتاج إلى اتخاذ القرار تعد خطوة بالغة الأهمية لاتخاذ قرار سليم وقد تمثل المشكلة في منشأ ما بكيفية تعظيم الأرباح بينما تمثل في منشأة أخرى في كيفية استثمار رؤوس الأموال وقد تكون بالنسبة في تحديد أفضل المشروعات للمجتمع.
- 2- **تحديد مختلف البدائل الممكنة:** بعد التحديد الدقيق للمشكلة يتطلب الأمر إعداد وتحديد مختلف البدائل الممكنة المتعلقة بالمشكلة وما ينجر عنها من منافع أو خسائر، ومعنى آخر، تحديد القرارات التي يمكن الاختيار بينها والتي تكون مجموعة البدائل الممكنة .
- 3- **جمع المعلومات:** إن عملية جمع المعلومات وتشكيل قاعدة معرفية حول القرار المناسب لمعالجة المشكلة بشكل القاعدة الأساسية في المعالجة المطلوبة إذ أن وفرة المعلومات والبيانات من حيث الكمية والنوعية والوقت المناسب لوفرتها تعد حصيلة الرئيس التي يقوم عليها متخذ القرار في استنباط الحلول المناسبة من خلال استخدام أساليب العلمية في تحليل ملائم لتلك البيانات والمعلومات والمتوفرة لدى متخذ القرار.

¹ محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة رويال موندريال بالوادى)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2017، ص44.

- نفس المرجع، ص44.²

- أحمد فؤاد صيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.³

4-تقييم البدائل: في هذه المرحلة تقوم الإدارة ببذل جهود كبير عند تقييم البدائل مع بعضها البعض، لا بد من معرفة مميزات وعيوب كل بديل على حدة ثم مقارنة هذه المميزات مع مدى تحقيقها للأهداف المطلوبة، أي تقدم النتائج أما إيجابية أو سلبية واستبعاد أي بديل تكون سلبياته أكثر من إيجابياته، وهنا لا بد من كل مؤسسة أن تكون لها معايير للمقارنة والتقييم.

5- اختيار البديل المناسب: إن عملية الاختيار للبديل المناسب تعتبر من أهم وأصعب المراحل في القرار الإداري حيث إن تحديد الأصل من البدائل والاستبعاد لغير صالح من هذه البدائل يتأثر إلى حد كبير مع سلوكيات متخذ القرار وخبرته ومهاراته.

6-متابعة القرار وتنفيذه: هنا يتم تنفيذ القرار من قبل أشخاص آخرين غير اللذين أعدوه ولا بد من التعاون وهنا يأتي دور وظيفة التنظيم والإعداد وتحديد المهام والمسؤوليات لتنفيذ هذا القرار، ومتابعته لمعرفة أي انحرافات أو اختلافات ليقوموا بتقومها .

ثانيا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية¹

1- البيئة الخارجية: تتضمن البيئة الخارجية العديد من المكونات كالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمنافسين والموردين والعملاء وغيرها، وتتأثر كل من الشركة والقرارات المتخذة فيها بكل تأكيد بهذه العوامل جميعا، مما يعني ضرورة إدراك متخذ القرار لكل هذه المؤثرات والتعامل معها بعقلانية ثم اتخاذ القرار الذي يعد ملائما.

2- البيئة الداخلية: تتضمن العديد من المكونات كالمناخ التنظيمي وحجم المؤسسة وعدد العاملين فيها وطبيعة تخصصاتهم وكفاءاتهم وخبراتهم وغيرها، وتختلف البيئة الداخلية عن البيئة الخارجية من حيث السيطرة، فبينما لا يكون للمنشأة سيطرة كبيرة على بيئتها الخارجية، نجد أن سيطرتها على البيئة الداخلية تعتبر قوية، مما يعني توافر إمكانية تحسين هذه البيئة بما يخدم عملية اتخاذ القرار.

3- تأثير متخذ القرار: تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكوناته الشخصية، وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئة مختلفة كالأوضاع العائلية، أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي الجحظة والحذر والتسرع والتهور، كذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول وانفعالات تؤثر في اتخاذ القرار.

4- مواقف اتخاذ القرار: تتعلق بدرجة تأكد الإدارة ومتخذ القرار من النتائج المترتبة عن اتخاذه، ويقصد بالموقف كافة العوامل والظروف المحيطة بالمشكلة والتي تؤثر عليها، مما يعني ضرورة إدراك متخذ القرار لكافة هذه الظروف وفهم كيفية تأثيرها على اتخاذ القرار من كافة جوانبه.

المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية

تمثل القرارات المالية في: قرارات الاستثمار، قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح وهي كما يلي:

أولا: قرارات الاستثمار

1-تعريف قرار الاستثمار: هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية و لكنها غير مؤكدة الحدوث؛ ويشير مصطلح قرار الاستثمار بصفة عامة إلى قرار تخصيص مجموعة من الموارد في الوقت الحاضر على أمل تحقيق عوائد سوف تتحقق على مدار عدة فترات زمنية مقبلة.¹

- أحمد فؤاد صيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 15. ¹

الجدول رقم 01: تعريف القرارات الاستثمارية

الباحث	التعريف
Quirin, 1964	بأنه أي مشروع ينطوي على النفقات النقدية مقابل التدفق المتوقع للمزايا المستقبلية.
Merrett and Sykes, 1966	القرار الاستثماري هو في الأساس التزام لا رجعة فيه بموارد مقدمة مع توقع تأمين مكاسب مستقبلية غير مؤكدة عموماً.
Bierman and Smidt, 1975	هو التزامات بموارد تم التوصل إليها على أمل تحقيق الفوائد التي من المتوقع أن تحدث على مدى فترة زمنية معقولة في المستقبل.
Bierman, 1972	هي القرار الذي ينطوي على تخصيص قدر من أموال المؤسسة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد.
Anthony, 1975	ذلك القرار الذي يتطلب قدراً من الأموال تخاطر بها المؤسسة إذا ما قبلت اقتراحاً استثمارياً.

المصدر: فضيلي سمية، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 89.

2-أنواع قرارات الاستثمار: تنقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها عادة إلى قرارات استثمارية قصيرة الأمد وقرارات استثمارية طويلة الأمد:²

أ- القرارات الاستثمارية القصيرة الأمد: تدور هذه المجموعة في الاستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزء مهم من حركة الاستثمار الداخلي في شركات الأعمال، بل أن الجزء الأكبر من مسؤوليات الإدارة المالية، وينحصر في تحديد حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة وفقراتها الرئيسية مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي، لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية، وبقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها وفي تحديد وضمان السيولة المطلوبة، ولذلك القرار السليم هو القرار الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار في الموجودات المتداولة.

ب- القرارات الاستثمارية الطويلة الأمد: تهتم هذه المجموعة بالإنتاج الاستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالاستثمار في الموجودات الثابتة، والمعروف أنها تعتبر من أخطر وأصعب أنواع القرارات المالية لكونه يرتبط بنوع من الاستثمار يتصف بكم المبالغ التي يحتويها ويضمن عوائد سنوية لفترات طويلة في المستقبل، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يرسم حدود العملية الإنتاجية في شركة الأعمال، وليس من السهولة التخلص منه عندما تم عملية الاستثمار فيه.

ثانياً: قرارات التمويل

1- تعريف قرارات التمويل: يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له تركز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.³

- محمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 45.¹

- حمزة محمود زيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص ص 69-70.²

- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص 24.³

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يمكن تعريف قرار التمويل بأنه طريقة اختيار موارد تمويل الشركة، أي اختيار كل من الموارد المتاحة ومزيجها من أجل الحصول على الهدف الرئيسي في التمويل، أي تعظيم ثروة المساهمين عند اتخاذ قرارات التمويل تستخدم إدارة الشركة معايير مالية فعالة، مثل مدة التمويل والاستقلالية التي توفرها بعض مصادر التمويل، الاختيار يكون في الاختيار بين الأسهم والأموال المقترضة.¹

2-مصادر التمويل: تتوفر للمؤسسة العديد من البدائل في مصادر التمويل، ويمكن اختزلها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02: مصادر تمويل المؤسسة

حسب المدة	حسب المصدر	حسب الغرض منه	حسب مقدم الأموال	حسب السياسة المالية للمؤسسة
❖ تمويل طويل الأجل.	❖ تمويل داخلي.	❖ تمويل الاستثمار.	❖ المستثمر.	❖ التمويل الذاتي.
❖ تمويل متوسط الأجل.	❖ تمويل خارجي.	❖ تمويل الاستغلال.	❖ المقرض.	❖ رفع رأس المال.
❖ تمويل قصير الأجل.				❖ اللجوء للاستدانة.

المصدر: فضيلي سمية، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 99.

إن أهم تصنيف لطرق التمويل هو تصنيفها إلى تمويل داخلي وتمويل خارجي:²

• **التمويل الداخلي:** التمويل الداخلي هي الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو مصادر ثانوية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، إن المبيعات هي المصدر الأساسي للنقدية في المؤسسة ولا يعتبر الاهتلاك مصدر للنقدية إلا إذا كانت المؤسسة رابحة وفي هذه الحالة فإنه يحقق وفرا ضريبيا للمؤسسة وجزءا من الفائض لتدعيم التمويل الداخلي، التمويل الداخلي يشمل إضافة إلى الأرباح المحتجزة، الأموال المحتجزة لأسباب أخرى (كالمؤونات على الخسائر والأعباء، ثمن بيع الأصول غير المستخدمة....).

يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، فالتمويل الداخلي لا يتوقف فقط على الربح المحتجز وإنما أيضا على الأموال المحتجزة لأسباب أخرى قبل الوصول إلى الربح القابل للتوزيع، والتي تشكل في مجموعها الفائض النقدي المحتجز لإعادة استثمار.

• **التمويل الخارجي:** وهنا يجدر بالذكر أهمية البورصة في الحياة الاقتصادية بصفتها أهم مصدر للتمويل، أما أنواع التمويل الخارجي فهي زيادة أموال الملكية (الأسهم العادية، الأسهم الممتازة)، الاقتراض (عن طريق السندات، عن طريق القروض، التمويل التأجيري (هو التزام تعاقدية بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة).

ثالثا: قرارات توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل نوعاً ثالثاً من القرارات وهي قرارات توزيع الأرباح، وتتضمن مجموعة هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح .

¹ Andrei Stanculescu and others, **Financing Decision And Corporate Governance**, p569, <https://www.jstor.org>, Downloaded on: 28/05/2019, At: 11:57.

² فضيلي سمية، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 100.

وتمثل الأرباح الموزعة التدفق النقدي الذي يحصل عليه المساهمون كعائد على استثماراتهم في أسهم الشركة، وتمثل هذه الأرباح دخلا جاريا ينتظره ويتوقعه العديد من المساهمين، لذلك فإن مستوى الأرباح الموزعة وتغيرها له تأثير مباشر على سعر السهم في السوق المالية، ويتضح من ذلك أن قرار توزيع الأرباح على المساهمين يعتبر واحد من أهم قرارات الإدارة المالية في الشركة، كما أن الوجه الأخر لهذا القرار أي احتجاز الأرباح يرتبط بقرار التمويل والاستثمار في الشركة¹.

كما يمكن أن تعتمد سياسة توزيع الإرباح على دعم الهيكل المالي للمؤسسة وذلك عن طريق زيادة في الأموال الخاصة بواسطة الأرباح الغير موزعة من خلال الاحتفاظ بجزء من أرباح المساهمين لدعم التمويل الذاتي وهذا يعتبر قرار تمويلي، أو توزيع الأرباح على المساهمين للرفع من قيمة الأسهم في سوق المال².

تعتبر سياسة توزيع الأرباح واحدة من القرارات الرئيسية في الإدارة المالية الحديثة وهي تتضمن تحديد مبلغ الأرباح الذي سيتم توزيعه كأرباح على المساهمين والمبلغ الذي تحتفظ به المؤسسة لأغراض الاستثمار³ يمكن القول إن سياسة توزيع الأرباح تعزز ديناميكية الإدارة المالية من خلال التأثير على سياسات التمويل والاستثمار داخل الشركة، فتوزيعات الأرباح تبني ثقة المساهمين في الشركة وعادة ما تكون عامل جذب جيد للمستثمرين المحتملين الآخرين إذا كانت نسب العائد جيدة، ومع ذلك لا تزال سياسة توزيع الأرباح واحدة من أكثر المجالات المثيرة للجدل في الإدارة المالية الحديثة، على الرغم من حقيقة أن سياسة توزيع أرباح الشركة تحدد بالضبط نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين والنسبة المحتفظ بها لأغراض الاستثمار، فإن الأرباح السائدة والأرباح السابقة تحدد نسب توزيع أرباح الشركات في أسواق الأسهم المتقدمة، ومن وجهة النظر هذه تعد عوائد توزيعات الأرباح ذات أهمية كبيرة للمساهمين حيث أنهم ستدفعهم إلى المساهمة بقيمة أعلى كما أن المساهمين المحتملين سيكونون مستعدين لدفع سعر أعلى للأسهم التي تُدر أرباحاً⁴.

المبحث الثالث: التشخيص المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية

إن عملية اتخاذ القرار لا تخرج عن كونها عملية مفاضلة اختيار البديل الأنسب من بين مجموعة من البدائل المتاحة لتحقيق أهداف معينة، مما يفرض على متخذي القرارات الأخذ بعين الاعتبار وضع المؤسسة ضمن محيطها وبين منافسيها استنادا على المعلومات الضرورية من خلال تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وهذه القرارات تختلف حسب حجم ونشاطات المؤسسة ووظائفها، لكننا نجد من أهمها القرارات المالية؛ ونظرا لأهمية مساهمة التشخيص المالي في صناعة القرارات المالية المناسبة وتقييم الوضعية المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسات، وجب دراسته كأسلوب مهم لاتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: التشخيص المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعتمد التشخيص المالي للميزانية في حقل التحليل المالي على مدخلين رئيسيين وهما:

¹ - محمد بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - سعيدة بورديعة، التسيير المالي، محاضرات لقسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1954، قلعة، 2015، ص 69.

³ Pandey, N. S. & Ashvini, N, A Study on determinants of dividend policy: Empirical evidence from FMCG sector in India,

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- المدخل المالي (سيولة/استحقاق): ينتج عنه الميزانية المالية، حسب هذا المنظور يقوم بتحليل الذمة المالية للمؤسسة وهو من الطرق التقليدية لتحليل المالي ويرتكز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع.
- المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة): ينتج عنه الميزانية الوظيفية، حسب هذا المنظور يقوم بتصنيف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف (الاستثمار، التمويل، الاستغلال)، فهو يصب اهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية وطريقة التصرف فيها للتمويل الاستخدامات، فهذا المنظور يحاول تخطي القصور الذي ظهر في تحليل السيولة/الاستحقاق وذلك عن طريق إعطاء معايير مغايرة لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة، لهذا سوف نركز على دراسة مؤشرات التوازن المالي من ناحية هذا المنظور.¹

أولاً: التشخيص من المنظور المالي

1-تعريفها: تعبر الميزانية عن عميلة جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ السيولة-الاستحقاق.

2-بناءها: ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:

-عناصر الأصول: ترتيب حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى الى الأسفل

-عناصر الخصوم: ترتيب حسب درجة استحقاق المتزايد من الأعلى إلى الأسفل.²

الجدول رقم 03: الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الغير الجارية -الاستثمارات المعنوية و المادية و المالية -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	الأموال الدائمة -الأموال الخاصة -الديون المتوسطة و الطويلة -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة -المخزونات -حقوق المؤسسة لدى الغير -المتاحات(الصندوق،البنك،الخزينة...)	القروض القصيرة الأجل -المورد و ملحقاته -الإعتمادات البنكية الجارية

المصدر:الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.86.

ثانياً: التشخيص من المنظور الوظيفي

1-تعريفها: " الميزانية الوظيفية ليست إلا شكل من أشكال الميزانية ويطلق اسم الوظيفية لأن ترتيب الأقسام فيها يكون على أساس الوظيفة التي تتعلق بكل قسم".³

¹ - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

² -الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص86.

³ - سعيدة بورديمة، مرجع سبق ذكره، ص27.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

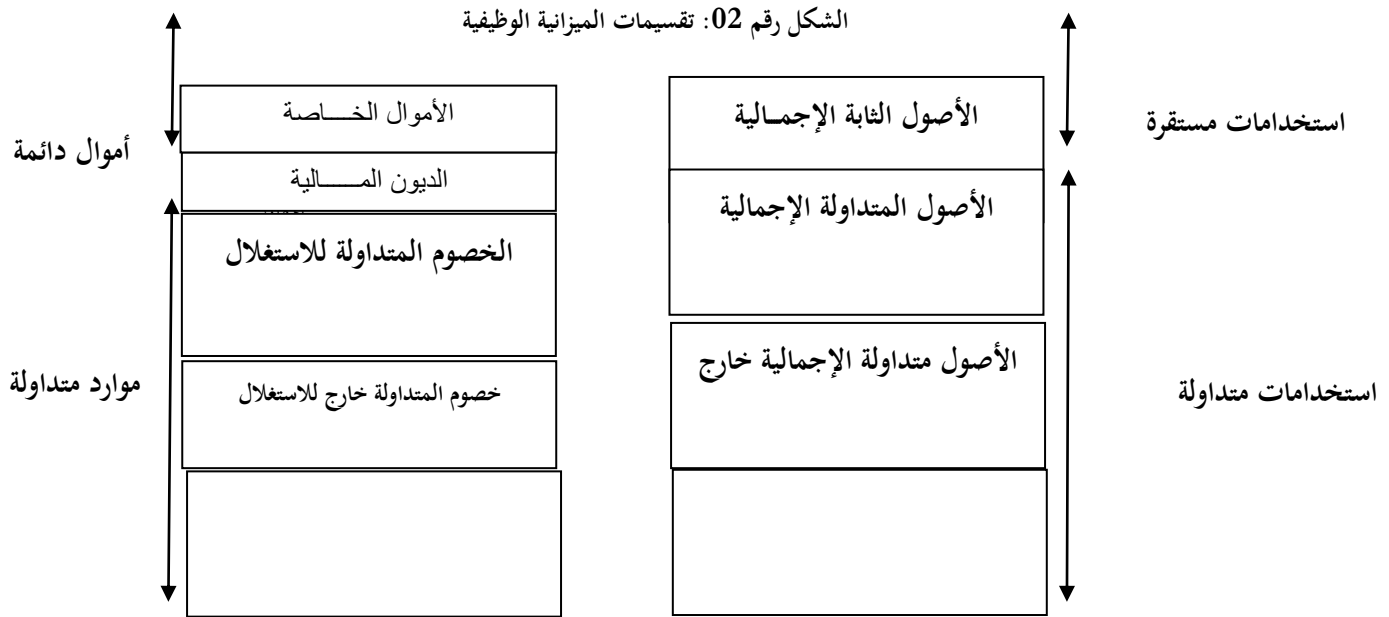
إذن الميزانية الوظيفية هي أداة للتشخيص المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.¹

2- بناء الميزانية الوظيفية: إن تقسيم عناصر أو حسابات الميزانية الوظيفية يتم وفق نفس مبدأ المعتمد في تقسيم عمليات المؤسسة (استغلال، استثمار وتمويل)، ومن ثم نتحصل على ميزانية تختلف أرصدها عن أرصدة الميزانية وفق منظور السيولة (مبدأ أكبر أو أقل من سنة) هذا التقسيم الوظيفي يعطي صورة أكثر وضوح لوضعية المؤسسة، حيث نجد أن الاستخدامات والموارد يتم ترتيبها وفق أربعة كتل أفقية²:

- الاستخدامات المستقرة و الموارد الدائمة و كلتا العنصرين مرتبطين بعمليات الاستثمار والتمويل .
- الاستخدامات و الموارد الدورية (المتداولة) للاستغلال و تتعلق بالنشاط الجاري للمؤسسة .
- الاستخدامات و الموارد الدورية (المتداولة) خارج الاستغلال .
- استخدامات و موارد الخزينة والتي تعتبر مجمل العمليات .

هذا التقسيم يسمح لنا بالحصول على ميزانية وظيفية وفق كتل كبيرة (Grandes masses) التي يمكن تقديمها على

الشكل التالي:



1999, P 68. Source : GERARD MELYON, *gestion financière*, Bréal éditions, Paris

وعلى هذا الأساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية كما يلي:

¹ - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² - ابراهيم ضيف، مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة باستعمال جداول التدفقات للفترة 1998-2001، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004، ص ص 44-45.

الجدول رقم 04: الميزانية الوظيفية

الموارد الدائمة RD الأموال الخاصة الديون المتوسطة و الطويلة الأجل مجموع الإهلاكات و المؤونات	الاستخدامات المستقرة (بقيم إجمالية) ES الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
الموارد الاستغلال Rex مستحقات الموارد و ملحقاته	الاستخدامات الاستغلال (بقيم إجمالية) Eex المخزونات الإجمالية حقوق العملاء و ملحقاتها
الموارد خارج الاستغلال Rhex موارد أخرى	الاستخدامات خارج الاستغلال (بقيم إجمالية) Ehex حقوق أخرى
الموارد الخزينة Rt الإتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)	الاستخدامات الخزينة Et المتاحات
مجموع الموارد (بقيم إجمالية) R	مجموع الاستخدامات (بقيم إجمالية) E

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.101.

ثالثا: مؤشرات التوازن المالي

يكمن الهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس التوازن المالي للمؤسسة من خلال مقارنة المصادر والاستخدامات، وهذه المؤشرات تتمثل في:

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng: ويدعى أيضا بـ "رأس المال العامل الوظيفي FRF" و يمثل ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الاستخدامات المتداولة (استخدامات الاستغلال)، أي أنه يمثل فائض الموارد بعد تغطيتها بالكامل للاستخدامات المستقرة والموجه لتمويل الاستخدامات الجارية،¹ ويتم حسابه وفق منظورين وهما:²

$$=RD-ES \text{ FRng}$$

- منظور أعلى الميزانية:

- منظور أسفل الميزانية:

$$\text{FRng}=(\text{Eex}+\text{Ehex}+\text{Et})-(\text{Rex}+\text{Rhex}+\text{Rt})$$

2- الاحتياج في رأس المال العامل BFRg: تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس مال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

$$\text{BFRg}=\text{BFRex}-\text{BFRhex}$$

¹-اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد نفقاتها (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة - سطيف)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص.59.

²-الحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص.43.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ويتكون هذا الاحتياج من احتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex) الذي هو مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة و الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex) الذي هو استثنائي لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، و يحسب كل منهم كالآتي:¹

$$\text{BFRex} = \text{Rex} - \text{Eex} \text{ - استخدامات الاستغلال}$$

$$\text{BFRhex} = \text{Rhex} - \text{Ehex} \text{ - استخدامات خارج الاستغلال}$$

3-الخزينة الصافية TN: تعرف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.²

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة الأموال التي في حوزت المؤسسة لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال دورة،³ وهي عبارة عن الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاق الحالية، وتحسب كالآتي:⁴

$$\text{TN} \text{ الخزينة الصافية} = \text{FRng} \text{ رأس المال العامل} - \text{BFRng} \text{ - الإحتياج في رأس المال العامل}$$

$$\text{TN} \text{ الخزينة الصافية} = \text{ET} \text{ = خزينة الأصول} - \text{RT} \text{ - خزينة الخصوم}$$

رابعا: التوازن المالي

1-تعريف التوازن المالي: هو الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، مع تحقيق اليسر المالي والسيولة للمؤسسة، أو هو الكيفية التي تصل بها المؤسسة إلى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي.⁵

2- شروط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي حسب التشخيص الوظيفي، يجب أن يتحقق ما يلي:

- **الشرط الأول:** رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $\text{FRng} > 0$: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى التوازن في الهيكل المالي للمؤسسة.⁶
- **الشرط الثاني:** $\text{FRng} > \text{BFRng}$: أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل، لا يكفي للمؤسسة أن تحقق رأس مال عامل موجب بل يجب أن يغطي هذا الهامش احتياجات دورة الاستغلال.⁷

¹ - رضا زهواني وآخرون، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص32.

⁴ - سهام غطاس، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-وكالة ورقلة مديرية شبكة الاستغلال-184-)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص10.

⁵ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي (دروس و تمارين)، دار الحمديّة العامة، الجزائر، 1999، ص51.

⁶ - رشيدة جليلي، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال/شرق-ورقلة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص ص 7-8.

⁵ - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص48.

⁶ - اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص62.

⁷ - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص107.

• **الشرط الثالث:** فإن التوازن المالي يحدث عندما تكون الخزينة الصافية $TN > 0$ أو $TN=0$ وذلك حسب الحالات، وهكذا ينطلق مفهوم التوازن المالي الأساسي المقدم من قبل التحليل الوظيفي، من ضرورة وجود رأس مال وظيفي يكفي لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل الوظيفي. هذه المعادلة الأساسية تفترض وجود:

- **الحالة الأولى:** وهي حالة $TN > 0$ وهي حالة التوازن المرجوة رغم أن الحالة المثلي حسب المنظور الوظيفي هي $TN=0$ لأن أي فائض في الخزينة يمثل تعطيلاً لموارد مالية، وبالتالي تتحمل المؤسسة تكلفة سعر الفائدة، إذا كانت الأموال مقترضة أو تتحمل تكلفة الفرصة البديلة إذا كان الفائض متأتي من أموال خاصة.

- **الحالة الثانية:** وهي حالة $TN < 0$ وهي حالة أزمة الخزينة المتعلقة بوجود مشكلة العسر المالي واختلال في التوازن المالي الأساسي، الذي اعتبرناه من بين الأعراض التي تحدد المؤسسة بالإفلاس.¹

وهذا يعني أن الخزينة سالبة، بحيث يسعى المدير المالي للمؤسسة في هذه الحالة إلى الحصول على موارد قصيرة الأجل، وإذا استمرت وضعية الخزينة سالبة فهذا يبين أن رأس المال العامل الوظيفي لم يعد كافياً لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، وهو ما يستلزم ويستوجب على المؤسسة² أن تتخذ القرارات المالية المناسبة:

- كرفع في رأس المال الوظيفي عن طريق الحصول على مصادر تمويل خارجية (كقروض طويلة الأجل)، أو عن طريق الرفع من رأس المال (كضم الاحتياطات إلى الأموال الخاصة)، أو التنازل على الاستثمارات.

- خفض الاحتياج في رأس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين للحصول على مهلة أطول للسداد أو التفاوض مع العملاء للحصول على مهلة أطول للتسديد أو التخفيض من المخزونات.

أما في حالة الخزينة موجبة بشكل مستمر هنا يطرح مشكل الربحية وبالتالي على المسير المالي أن يأخذ عكس القرارات والإجراءات السابقة الذكر.

المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام النسب المالية

أولاً: تعريف النسب المالية

النسب المالية عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة، يتضح من تعريف النسب المالية أن مفهوم النسبية هي الأساس في دراسة قيم الفقرات الواردة في القوائم المالية بهدف إضافة المعنى والدلالة لها لتعكس أداء الشركة، لكن يجب أن تكون هذه القيم دالة تقدم للمستفيد معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المالية.³

كما تعني النسب المالية العلاقة بين متغيرين تستخدم من أجل إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية، وتستخدم هذه النسب لقياس المردودية والمخاطر في المؤسسة، وهي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنورة في القوائم المالية والمحاسبية، ولها أهمية

¹ - إبراهيم ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 49-50.

³ - عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص 77.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

كبيرة حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية ليس لها معنى ولا تعبر بوضوح عن الوضع المالي، ولهذا يقتضي ربط بعضها ببعض بشكل نسبي لتعطي وتعبّر عن نتائج ذات دلالة.¹

إذن فهي تستخدم في عملية التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة في عدة مجالات الربحية والسيولة والملاءة وأيضا مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها الاستثمارية والتمويلية، والآلية التي يتبعها المشخص المالي في استعمال النسب المالية لمؤسسة معينة تتوقف على الأهداف والأغراض المحددة لعملية التشخيص وتكون عملية الحكم على النتائج النسب غالبا على شكل مقارنة داخلية أو خارجية بين عدة مؤسسات.²

ويمكن للمحلل المالي بناء على النتائج المسجلة بواسطة النسب إعداد دراسة تشخيصية ونقدية للمؤسسة، يمكن فحص النسبة من خلال عدة تطورها خلال عدة سنوات من أجل تحديد الاتجاه والاختيار المعادن من طرف المؤسسة.

ثانيا: أنواع النسب المالية

يمكن تقسيم النسب المالية إلى عدة مجموعات رئيسية والتي تضم كل منها عددا من هذه النسب وتمثل في:

1-نسب السيولة: وهي النسب التي يقاس بها مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة كأصول المتداولة دون تحقيق خسائر. ويمكن أن نجد النسب التالية:³

أ-نسبة السيولة العامة: وتعبّر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد التزاماتها المتداولة المفاجئة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ب- نسبة السداد السريع: تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة بعد طرح المخزونات، وبين الخصوم المتداولة والمتمثلة في إجمالي الديون القصيرة المدى. وتحسب من خلال العلاقة التالية:

نسبة السداد السريع = القيم الجاهزة والغير جاهزة / الخصوم المتداولة

ج-نسبة السيولة الحالية: توضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وتحسب انطلاقا من العلاقة التالية:

نسبة السيولة الحالية = النقديات وما يعادلها / الخصوم المتداولة

2-نسب الهيكل المالي: هي تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي، حيث تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وعناصر الخصوم وهي تضم النسب التالية:⁴

أ-نسبة التمويل الدائم: تدل هذه النسب على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:⁵

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

¹ - بوبكر زين العابدين توفيق، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن(حجاج))، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، 2017، ص 47.

² - لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

³ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص 200-202.

⁴ - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2005، ص 54.

⁵ - خميسي شبيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-84.

ب-نسبة التمويل الخاص (الذاتي): تبين هذه النسبة إمكانية المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وتحسب

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

بالعلاقة التالية:

ج-نسبة التمويل الخارجي للأصول: تظهر مدى اعتماد المنشأة على التمويل الخارجي، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

د- نسبة المديونية الكاملة: وتظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للمنشأة وهي تقيس إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة وكلما كانت منخفضة كان مؤشرا إيجابيا وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

هـ-نسبة الاستقلالية المالية: من الطبيعي أن استقلالية المؤسسة تتعلق بمديونيتها، إذن ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

3-نسب النشاط: تساعد هذه النسب على إظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول، لذلك تسمى في بعض الأحيان نسب الدوران و تضم مجموعة من النسب هي:³

أ- معدل دوران المخزون: يوفر هذا المعدل معلومات عن مقدار الموارد المطلوبة لاستناد لمستوى معين من التشغيل ويحسب بالعلاقة التالية:

-مؤسسة تجارية: معدل دوران المخزون = تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون

-مؤسسة صناعية: معدل دوران المخزون = تكلفة إنتاج منتجات تامة / متوسط المخزون

ب-مدة البيع (معدل فترة المخزون): وهي المدة التي يبقى بها المخزون قائما لحين بيعه، أي متوسط فترة التخزين، وكلما قلت هذه الفترة كان أفضل للشركة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة البيع} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

ج-متوسط فترة التحصيل: هي المدة التي تبقى بها المبيعات آجلة بدون تحصيل، وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة السياسة الائتمانية للشركة. و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{المبيعات الآجلة/360}}$$

د-معدل دوران المدينين (الذمم المدينة): توضح مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات المدينين}}$$

¹ -منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص55.

² -ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص54.

³ -عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-88.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

هـ- **معدل دوران الدائنين:** يجب أن يكون هذا المعدل قريبا من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح المؤسسة، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات الدائنين}}$$

و- **دوران الموجودات الثابتة:** يوضح دوران الموجودات الثابتة مدى استخدام الشركة للمعدات والآلات، أي الكيفية التي يدار بها الاستثمارات الطويلة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{الأصول الثابتة}}$$

ز- **معدل دوران إجمالي الموجودات:** تسمى أيضا بنسبة الكثافة الرأسمالية فهي تؤثر كفاءة الشركة وقدرتها على استخدام الموجودات المتاحة لإسناد المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

4- **نسب الربحية:** وتعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة، وتضم مجموعة من النسب وهي:³

أ- **معدل العائد على الأموال المستثمرة:** وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشرا جيدا، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال المستثمرة} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{رأس المال المستثمر}}$$

ب- **معدل العائد على الأموال الخاصة:** وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك إيجابيا، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ج- **معدل هامش الربح الإجمالي:** تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق (توليد) مجمل الأرباح، وكلما ارتفعت كان مؤشرا إيجابيا للمنشأة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الهامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{مجملة الربح/صافي المبيعات}}$$

د- **معدل هامش الربح الصافي:** تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{معدل الهامش الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال الصافي}}$$

¹- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 209.

²- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³- منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-66.

³- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 203-206.

⁴- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 203-206.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

هـ- نسبة العائد على إجمالي الأصول: يقاس من خلاله قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزونات، إلى غير ذلك من الموجودات وتحسب وفق العلاقة التالية:

المطلب الثالث: التشخيص نسبة العائد على إجمالي الأصول = النتيجة الصافية/مجموع الأصول

أولاً: قائمة الدخل (حسابات النتائج):

1- تعريف قائمة الدخل: هي عبارة عن تقرير، يبين أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن عناصر الإيرادات وعناصر المصاريف حيث يكون الفرق بينهما ربح أو خسارة الدورة،¹ وهو يمثل الفرق بين الإيراد المتحقق للمؤسسة خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الدخل، فهو يزود مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.²

2- أنواع قائمة الدخل: من حيث الشكل فحسابات النتائج حسب النظام المالي الجديد (SCF)، هو أكثر تفصيلاً مما كان عليه سابقاً، ويتكون من نوعين هما:

أ- حسابات النتائج (حسب الوظيفة): يقدم لنا الحسابات الخاصة بالأعباء والتي تصنف حسب الوظائف في المؤسسة والشكل

الموالي يوضح ذلك: الجدول رقم 05: حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال تكلفة المبيعات	X	X		
هامش الربح الإجمالي		X X		
إيرادات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية	X X X	X		
النتيجة العملياتية		X X		
الأعباء حسب طبيعتها مصاريف المستخدمين مخصصات الإهلاك أعباء حسب طبيعتها أخرى الإيرادات المالية الأعباء المالية	X X X X x	X		
النتيجة العادية قبل الضريبة		X X		
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X X			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		X X		
الأعباء الغير عادية الإيرادات الغير عادية	x	X		
النتيجة الصافية للسنة المالية		X X		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009، ص 31

¹- بن ربيعة حنيفة، الواضح في الحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، ج 1، دار هومة للنشر، الجزائر، ص 40.

²- حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011، ص 199.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

ب- حسابات النتائج (حسب الطبيعة): يقدم لنا تحليلا للأعباء حسب الطبيعة فهو يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والشكل

الموالي يوضح ذلك: الجدول رقم 06: حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	الإضافة	أرصدة الدورة السابقة N-1
70	رقم الأعمال				
72	التغير في المخزون				
73	الإنتاج المثبت				
74	إعانات الاستغلال				
	إنتاج السنة المالية-1-				
60	المشتريات المستهلكة				
62 و 61	الخدمات الخارجية و الاستهلاكيات الأخرى				
	استهلاك السنة المالية-2-				
	القيمة المضافة للاستغلال (2-1=3)				
63	أعباء المستخدمين				
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة				
	الفائض الإجمالي عن الاستغلال-4-				
75	الإيرادات العملية الأخرى				
65	الأعباء العملية الأخرى				
68	المخصصات للإهلاك و المؤونات				
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات				
	النتيجة العملية-5-				
76	الإيرادات المالية				
66	الأعباء المالية				
	النتيجة المالية-6-				
	النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5=7)				
698-695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية				
693-692	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية				
	مجموع إيرادات الأنشطة العادية				
	مجموع أعباء الأنشطة العادية				
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية-8-				
77	العناصر الغير العادية-الإيرادات				
67	العناصر غير العادية-الأعباء				
	النتيجة غير العادية-9-				
	النتيجة الصافية للسنة المالية-10-				

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ 25 مارس 2009، ص 34.

ثانيا: تحليل الأرصدة الوسيطة للتسيير

1- تحليل الأرصدة الوسيطة لحسابات النتائج حسب الوظيفة:

أ- هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات.

ب- النتيجة العملياتية = إيرادات أخرى عملياتية + التكاليف التجارية + الأعباء الإدارية + أعباء أخرى عملياتية.

ج- النتيجة العادية قبل الضريبة = (مصاريف مستخدمين + مخصصات الإهلاكات + أعباء حسب طبيعتها أخرى + الأعباء المالية) - الإيرادات المالية.

د- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = الضرائب المستحقة على النتيجة العادية + تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية.

هـ- النتيجة الصافية للسنة المالية = الأعباء غير عادية - الإيرادات الغير عادية.

2- تحليل الأرصدة الوسيطة لحسابات النتائج حسب الطبيعة:

أ- إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال + التغير في المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال

ب- استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى

ج- القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

د- الفائض الإجمالي عن الاستغلال = أعباء المستخدمون + الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة

هـ- النتيجة العملياتية = الإيرادات العملياتية الأخرى + الأعباء العملياتية الأخرى + المخصصات الإهلاكات و المؤونات + الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات

و- النتيجة المالية = الإيرادات المالية - الأعباء المالية. ز- النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

ح- النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجبة الدفع عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - ح/ (695 و 698) - ح/ (692 و 693)

ط- النتيجة الغير العادية = العناصر الغير العادية (إيرادات) - العناصر الغير العادية (الأعباء)

ي- النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة الغير عادية.

يسمح التحليل الساكن من خلال الميزانية بتحديد هيكله الاستخدامات للمؤسسة خلال مدة معينة، وكذا الموارد المعبئة لتمويل هذه الاستخدامات خلال نفس المدة، أما التحليل الحركي، فيأتي لتكملة تشخيص الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة بواسطة دراسة التدفقات المالية التي سمحت أثناء الدورة بتعديل الوضعية المالية في بداية المدة وخلق وضعية يمكن مشاهدتها في نهاية نفس المدة، ويرتكز التحليل الحركي على دراسة وثيقتين أساسيتين هم (جدول التمويل، جدول تدفقات الخزينة).

ثالثا: التشخيص المالي باستخدام جدول التمويل

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

1-تعريف جدول التمويل: يعرف جدول التمويل بجدول الاستخدامات والموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، يبرز هذا الجدول تمويل الاحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، وسائل التمويل اللازمة، وأثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة.¹

2-إعداد جدول التمويل: يقوم جدول التمويل PCG 82 على الفرق بين التدفقات المستقرة من جهة والتدفقات قصيرة الأجل من جهة أخرى، فبين الجزء الأول من الجدول الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة ومن خلال الفرق بينهما نحصل على التغير في رأس المال العامل، أما الجزء الثاني فيبين التدفقات قصيرة الأجل، وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة من جهة واستخدامات كل منهم على حدى من جهة أخرى، ويتمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.²

أ-الجزء الأول من جدول التمويل: يوضح هذا الجزء التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNg) والعناصر التي كانت سببا في هذا التغيير، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية ويتكون من العناصر التالية:

-الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية.

-الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

تمثل الموارد الدائمة في التغير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية (بين دورتين متتاليتين)، أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغير في الموارد المستقرة لدورتين متتاليتين، ومنه نستنتج أن هذا الجدول يعطي التغير في رأس المال

$$FRng = \Delta ES - \Delta RD$$

العامل الصافي الإجمالي وذلك تبعا للعلاقة التالية:

والجدول الموالي يوضح لنا محتوى الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم 07: التمويل طويل ومتوسط الأجل

الاستخدامات المستقرة ES	الموارد المستقرة RD
حيازة استثمارات جديدة مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد الديون البنكية و المالية التخفيض في الأموال الخاصة تسديد مكافأة رأس المال (توزيع الأرباح)	القدرة على التمويل الذاتي CAF التنازل عن الاستثمارات الرفع في الأموال الخاصة الحصول على قروض جديدة
التغير في الاستخدامات المستقرة (-)	التغير في الموارد المستقرة (+)
←	→
+	-

¹ - خميسي شبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

² - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-132.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

*تحليل محتوى الجزء الأول من جدول التمويل: يتضمن الموارد الدائمة لدورة معينة وأوجه استخدامها خلال نفس الدورة ونلخص هذه العناصر في النقاط التالية:

- الموارد الدائمة: وتتضمن العناصر التالية:

* القدرة على التمويل الذاتي CAF = النتيجة الصافية + الإهلاكات والمؤونات

* التنازل عن الاستثمارات: وتلجأ أحياناً المؤسسة إلى تنازل عن أصولها لتقليل من الاحتياجات والرفع في الموارد.

* الرفع في الأموال الخاصة: وهي جلب أموال جديدة من خلال فتح رأس المال المشارك من قبل الجمهور.

* الحصول على قروض جديدة: وتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية

-الاستخدامات المستقرة: وتتضمن العناصر التالية:

* حيازة استثمارات جديدة: وتمثل في الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية، تحسب بسعر الحيازة.

* المصاريف الموزعة على عدة سنوات: وهي التي وزعت على السنوات الخمسة القادمة، وتلعب الإهلاكات في التخفيض في المصاريف الحالية وانتعاش النتيجة.

* تسديد الديون البنكية والمالية= ديون الدورة السابقة+الارتفاع في الديون-التسديد

* التخفيض في الأموال الخاصة: وهي تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة، خصوصاً في تحقيق الخسائر أو إعادة الهيكلة.

* توزيع الأرباح= نتيجة الدورة السابقة-الارتفاع في الاحتياطات

ب-الجزء الثاني من جدول التمويل: يتضمن التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والتغيرات في الخزينة الصافية الإجمالية، ونلخص هذه العناصر في النقاط التالية:-التغير في عناصر الاستغلال (ΔBFRex)-التغير في العناصر خارج الاستغلال (ΔBFRhex)-التغير في الخزينة الصافية الإجمالية (ΔTNg)، والجدول الموالي يوضح لنا محتوى الجزء الأول من جدول التمويل:

الجدول رقم 08:التمويل قصير الأجل

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFRng			
الرصيد (2)-(1)=(3)	الموارد (2)	الاحتياجات(1)	
			التغير في عناصر الاستغلال: -التغير في أصول الاستغلال -التغير في ديون الاستغلال
			A Δ BFRex
			التغير في العناصر خارج الاستغلال: -التغير في المدينون الآخرون -التغير في الدائنين الآخرون
			B Δ BFRhex
			A+B = ΔC BFRg
			تغيرات الخزينة: -التغير في الاستخدامات -التغير في ديون الخزينة
			TN D
			FRngΔ =C+D

*تحليل محتوى الجزء الثاني من جدول التمويل: يتضمن التغيرات في العناصر التالية:

-التغير في عناصر الاستغلال: ونقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الحارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال

$$\text{Rex}\Delta\text{Eex}-\Delta \text{BFRex}=\Delta$$

التسديد وآجال الدفع والتي تحسب بالعلاقة التالية:

-التغير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن الأنشطة غير الأساسية وتلك ذات الطابع

$$\text{Rhex}\Delta\text{Ehex}-\Delta \text{BFRhex}=\Delta$$

الاستثنائي، وتحسب بالعلاقة التالية:

-التغير في عناصر الخزينة الخزينة: وهو الفرق بين استخدامات الخزينة و موارد الخزينة ينتج التغير في الخزينة وذلك كالآتي:

$$\text{RT}\Delta\text{ET}-\Delta \text{Tng}=\Delta$$

وبناء على التغيرات في العناصر الثلاث يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أدنى الميزانية تبعا للعلاقة التالية:

$$\text{FRng}\Delta \text{Tng}=\Delta \text{BFRhex}\Delta +\text{BFRex} \Delta$$

رابعا: التشخيص المالي باستخدام جدول تدفقات الخزينة

1- تعريف جدول تدفقات الخزينة: (قائمة التدفقات النقدية): يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.¹

هو القائمة التي تحدد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية وهو بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبة معينة.²

2- نماذج جدول تدفقات الخزينة: هناك العديد من النماذج جدول التدفقات الخزينة صادر عن هيئات وجامعات ومعاهد متخصصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها، ولكل نموذج خصوصية في التحليل تتناسب مع كل حالة، وفي ما يلي سنتطرق باختصار إلى بعض هذه النماذج.³

أ- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة: هذا التمثيل تم تبنيه من طرف النظام المالي الجزائري، الهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة، وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاث الكبرى للنشاط أي كل من الاستغلال، الاستثمار، التمويل بحيث نجد ما يلي:

-تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.

-تدفقات الاستثمار.

-تدفقات التمويل.

والجدول التالي يمثل جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير مباشرة:

¹ - سيهام عيسى، يونس عيسى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB بومرداس)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة بومرداس، بومرداس، 2017، ص41.

² - بن ربيعة حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص41.

³ - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، صص 218-219.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الجدول رقم 09: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

N+1	N	ملاحظة	
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (الإستغلال) صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: +الإهلاكات و الأرصدة +تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات -تغير العملاء و الحسابات الدائنة الأخرى +تغير الموردين و الديون الأخرى +/-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			=تدفقات الخزينة الناتج عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار +مسحوبات من اقتناء استثمارات -تحصيلات التنازل عن استثمارات +/-تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)
			=تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل -الحصص المدفوعة للمساهمين(أو الأرباح الموزعة) +زيادة رأس المال النقدي(النقديات) -إصدار القروض(السندات) - تسديد القروض
			=تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			التغير في تدفقات الخزينة للفترة(أ+ب+ج)
			تدفقات الخزينة عند الإفتتاح تدفقات الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر الصرف(1) التغير في تدفقات الخزينة

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ط02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.219.

ب- جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة: يركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتمادا على دورة الاستغلال، واعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأ استثنائي يتم اللجوء إليه فقط في حالة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

عدم تمكن النشاط من تمويل نفسه ذاتياً، وعليه يمكن استخدامه في المؤسسات التي تنشط في الاقتصاديات غير الرأسمالية والتي تتميز بشح في الموارد المالية وقلة في الإقبال على الاستثمار، والجدول التالي يمثل هذا النموذج من جدول تدفقات الخزينة:

الجدول رقم 10: جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة

N+1	N	ملاحظة	
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (الاستغلال) التحصيلات المقبوضة من العملاء - النفقات المدفوعة للموردين و المستخدمين - الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة - الضرائب عن النتائج المدفوعة = تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			= صافي تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار - المسحوبات عن اقتناء استثمارات عينية أو معنوية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية - المسحوبات عن إقتناء استثمارات مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية + الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم - الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			= صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل (ج)
			+/- تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			= التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			تدفقات الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية تدفقات الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص.220.

خاتمة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل النظري خلصنا إلى أن التشخيص المالي عبارة عن عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية أما القرارات المالية فهي القرارات المتعلقة بالمسائل المالية بشأن حجم الأموال التي يتم استثمارها لتمكين الشركة من إنجاز الأهداف النهائية من نوع الأصول التي سيتم شراؤها وتوزيع الدخل الثابت ومسائل أخرى مماثلة في القرارات المالية، وقد وضحنا أن في هذا الفصل أن التشخيص المالي أداة مهمة جدا في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

تمهيد:

بعد أن تطرقنا للإطار النظري في الفصل الأول والمتعلقة بالتشخيص المالي واتخاذ القرارات المالية والتشخيص المالي كأسلوب لاتخاذ القرارات المالية سنحاول في هذا الفصل الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وقد تم اختيار مؤسسة EATI من خلال تشخيص وضعيتها المالية باستخدام أساليب التشخيص المالي التي ستساعدنا على اتخاذ القرارات المالية المناسبة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهي كالآتي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT
المبحث الثاني: دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بمؤسسة EATIT.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة EATIT

تعتبر المؤسسة من الركائز الأساسية للحياة الاقتصادية والنواة الرئيسية للاقتصاد باعتبارها مصدر للثروة والممول الأساسي للأسواق بالمنتجات، وفي هذا المبحث سنقوم بتقديم لمحة عامة عن مؤسسة EATIT .

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة EATIT

أولا- نبذة تاريخية عن المؤسسة¹

إن فكرة إنشاء مؤسسة الأقمشة الصناعية جاء نتيجة إستراتيجية متبعة من طرف الحكومة قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بعد سنوات عديدة من الاستقلال بسبب الأوضاع الاقتصادية التي عاشتها البلاد، وتعود أول خطوة اتبعتها الحكومة هي إنجاز هذه المؤسسة سنة 1970 حيث تم دراسة الخطوات المتعلقة بالمواد النسيجية لإنتاج 4500 طن سنويا أي ما يعادل 15.500.500 متر طولي من القماش منها 5 ملايين متر طولي موجهة إلى قسم التفصيل وكان هذا من طرف وزير الصناعة والطاقة.

ولقد تم تسجيله في برنامج خاص بالنسبة لولاية سطيف في سنة 1971، ولكن بعد التقسيم الإداري الجديد 1974/1975 الذي نتج عنه ميلاد ولاية المسيلة، حيث تم إنشاء هذا المشروع بولاية المسيلة الذي سجل بعقد مؤرخ في 1975/11/13، و تبلغ مساحته الكلية حوالي 329800 متر مربع منها 65561 متر مربع مغطاة، وقد بدأت الأشغال بتاريخ 1977/04/11 وانتهت سنة 1979، وفي 1980/12/01 تم الدخول الفعلي في الإنتاج وتعمل المؤسسة في ظل نظام عمل متواصل. و بعد إجراء إعادة الهيكلة انبثقت ما يسمى بـ'المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية و التقنية EATIT' مركب المسيلة

حيث يبلغ رأسمالها 5000.000.000 دج.

ثانيا- موقع المؤسسة و ممتلكاتها

تقع مؤسسة EATIT في المنطقة الصناعية لولاية المسيلة في الجهة الجنوبية للولاية، يحدها شمالا المؤسسة الوطنية للبناء ومن الجهة الشرقية سونطراك ومن الجهة الجنوبية المؤسسة الوطنية للحديد والإسمنت ومن الجهة الغربية 160 مسكن.

أما عن ممتلكات المؤسسة فهي تحتوي أساسا عن مصنع النسيج، والأقمشة محل الدراسة بقدرة إنتاجية قدرها أكثر من 13 مليون طن سنويا، ورغم أنها قادرة على تحقيق هذا الرقم بالاعتماد، على كل إمكانياتها، إلا أنها و في الآونة الأخيرة لم تقدر على تحقيق هذا الرقم وذلك لنقص في المواد الوالية المتمثلة وبشكل أساسي في مادة القطن التي ونظرا للأحداث الأخيرة في كل من مصر، وسوريا و مالي التي كانت تستورد من عندهم فلم تقدر على مواكبة الطلبات الموجهة إليها، والسبب الآخر يتمثل في تقادم الآلات المستعملة سواء في عملية الصناعة أو في توصيل أو اقتناء المنتجات؛ أما عن ممتلكات المؤسسة خارج المصنع فهي تمتلك:

- الإقامة الجامعية للإناث " ملحقة النسيج " بالمسيلة مؤجرة لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

- سكنات وظيفية بحي 124 مسكن بولاية المسيلة لعمال المؤسسة مقابل مبلغ رمزي.

¹ - وثائق مؤسسة EATIT

- 20 مسكن فردي خاص بالإطارات يسكن بهم عمال المؤسسة فقط ويقع بجانب المؤسسة.
- 20 مسكن فردي للعمال العاديين يسكن بهم عمال المؤسسة فقط ويقع جانب المؤسسة.

المطلب الثاني: طبيعة نشاط المؤسسة وأهدافها

أولا- طبيعة نشاط مؤسسة EATIT

تمثل المهمة الرئيسية للمركب في إنتاج الأقمشة الصناعية ذات الهدف الاقتصادي من أجل تطبيق برنامج إنتاجي يحقق كل سنة باستعمال وسائل مادية ومالية وبشرية.

فإنتاج الأقمشة الصناعية يعد من الصناعات الخفيفة، حيث تقوم بإنتاج وسائل التخميم والاصطياف، الخيم بأنواعها وأشكالها وأحجامها المختلفة والألبسة البلاستيكية، حيث تستعمل في إنتاج هذه المنتجات مواد أولية أساسية تمثل 98 بالمئة من القطن بالإضافة إلى مواد التلوين والمواد الكيماوية التي تستعمل في عملية الإنتاجية، وتتبع المؤسسة أسلوب الإنتاج بالطلبية.

ثانيا- أهداف مؤسسة EATIT

إن نشاط الرئيسي الذي أنشأت من أجله المؤسسة هو إنتاج الأقمشة الصناعية، لذلك فهي دائما تسعى من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها ومنها:

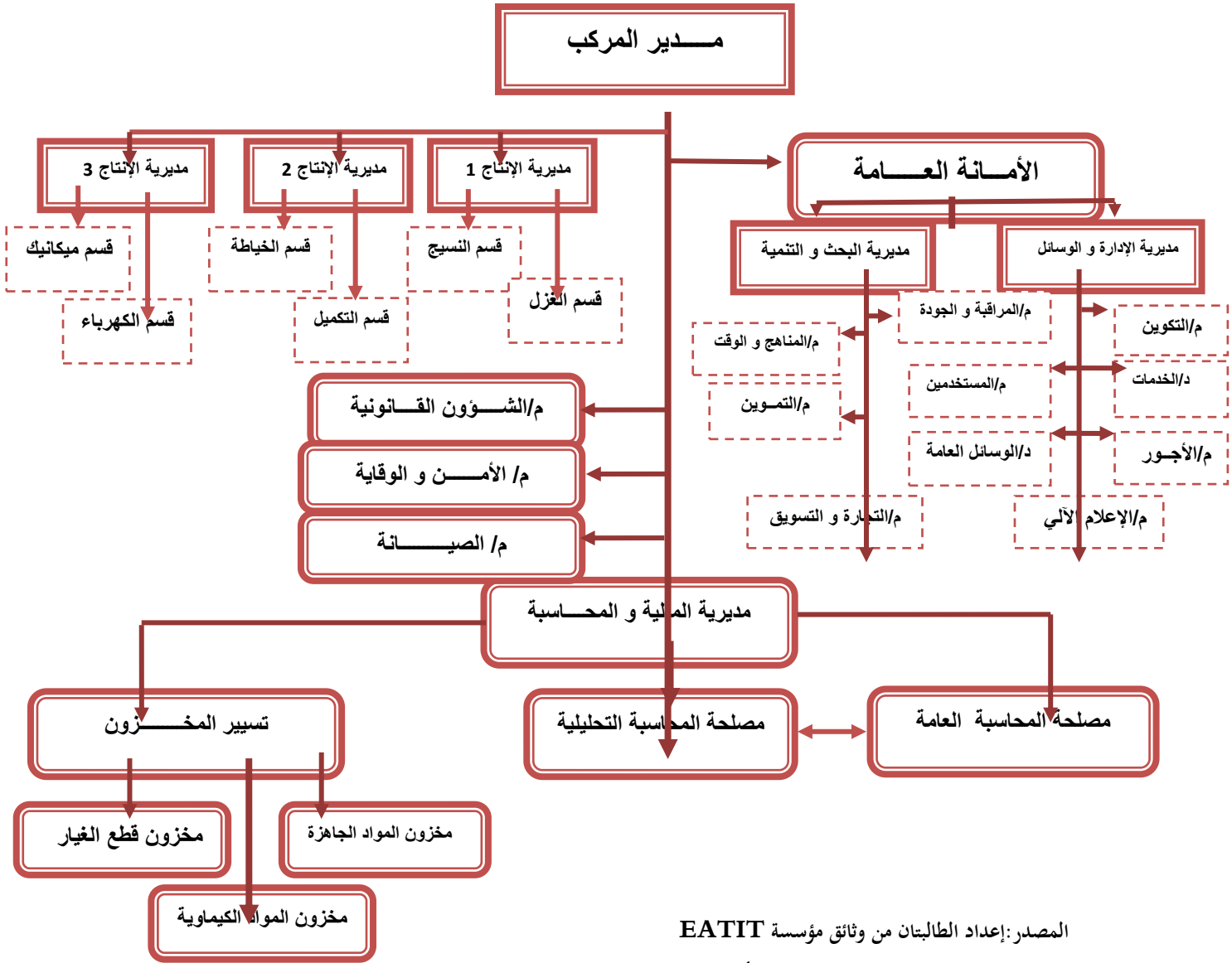
- توفير الكميات المناسبة من المنتجات لتغطية احتياجات السوق المحلية.
- توفير مناصب الشغل وبالتالي تخفيض من نسبة البطالة.
- تكوين العمال وتأهيلهم والرفع من مستواهم المهني.
- تلبية رغبات المستهلكين على المستوى الوطني.
- الحرص على النوعية الجيدة للمنتجات.
- توفير الطلبات في الوقت المحدد.
- التطلع إلى التصدير إلى خارج البلاد.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة والتسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى بالإضافة إلى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف المرجوة، والشكل الآتي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة EATIT:

أولا- شكل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (1.2): الهيكل التنظيمي لمؤسسة EATIT



المصدر: إعداد الطالبان من وثائق مؤسسة EATIT

ثانيا- شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة EATIT¹

1-مديرية الإدارة والوسائل: وتنقسم الى عدة مصالح وتمثل في:

- مصلحة المستخدمين والتكوين : وهي تهتم بكل ما يتعلق بشؤون العمال من الناحية الإدارية كالتعيين والمواظبة على الحضور والغياب وتكوين العمال مهنيا لرفع مستواهم المهني.
- مصلحة الخدمات الاجتماعية: وهي تهتم بالإشراف على كافة البرامج الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تهتم بالعمال.
- مصلحة الوسائل العامة: تهتم بكل ماله علاقة مع الوسائل المادية للمؤسسة.
- مصلحة الإعلام الآلي: وتعتبر من أهم المصالح في المؤسسة على الإطلاق نظرا لإهتمامها بمعالجة و حفظ و تخزين المعلومات، وكذا الاهتمام بأجهزة الإعلام الآلي.

- مصلحة الأجور: و هي مكلفة بالتسيير نفقات مستخدمين و أجور العمال.
- 2-مديرية البحث و التنمية: وتنقسم إلى عدة مصالح تتمثل في:
 - دائرة مراقبة الجودة: ودورها الرقابة على المخرجات لتحديد رتبها وكيفية تصنيفها على مستوى جميع الأقسام.
 - دائرة التموين: تهتم بكل ما يخص مشتريات من المواد الأولية
 - دائرة المناهج والوقت: تهتم بتحديد وتطوير وضبط مناهج وأوقات العمل.
 - دائرة التجارة و التسويق: تهتم بكل العمليات التسويقية وبيع المنتجات.
- 3-مديرية الإنتاج الأولى: وتعتبر القلب النابض للمؤسسة وتضم:
 - قسم الغزل: ويعتبر القسم الإنتاجي الأول ووظيفته الأساسية له تتمثل في غزل القطن.
 - قسم النسيج: وتتمثل وظيفته في نسيج الأقمشة مختلفة الألوان والأشكال.
- 4-مديرية الإنتاج الثاني: و تقسم إلى:
 - قسم التكملة: يختص بصباغة الأقمشة والطلاء الصناعي والغسل والتبييض والمعالجة الكيميائية للأقمشة المضادة للحرائق وغيرها
 - قسم الخياطة و النفضيل: ويتم فيه تفصيل وخياطة القماش وتجهيزه على شكل خيم ، أغطية سيارات..الخ.
- 5-مديرية الشؤون القانونية: وهي تهتم بكل ما يخص الأمور القانونية للمؤسسة.
- 6-مديرية الأمن والوقاية: تهتم بالحرص على سلامة العمال و على المؤسسة ككل وأيضا الإشراف على التنظيف الداخلي للورشات التي تحتوي على مواد خطيرة.
- 7- مديرية الصيانة: وهي مسؤولة عن ضمان الوضعية الجيدة للمعدات التقنية و الآلات و صيانتها من التلف و العطب و هي التي تشرف على تسيير قطع الغيار الخاصة بالتجهيزات و الآلات و المعدات التي تمتلكها المؤسسة.
- 8-مديرية المالية و المحاسبة: و تضم المصالح التالية:
 - مصلحة المحاسبة العامة و التحليلية: و هي تشرف على جميع مداخيل و مصاريف المؤسسة حيث يتم إتباع رقم الأعمال، و تراقب وثائق الشراء و البيع و تعد الميزانيات السنوية و تعالج ديون المؤسسة و مستحققاتها لدى الغير و تمويل كل مشاريع المؤسسة.
 - مصلحة تسيير المخزون: و تهتم باستقبال المواد و المنتجات و تخزينها سواء داخل المؤسسة او خارجها وفقا للحجم الأمثل الذي يضمن استمرارية النشاط و تفادي الانقطاع في المخزون.

المبحث الثاني: دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة EATIT

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتحليل القوائم المالية لسنوات 2016-2017-2018

لمؤسسة EATIT و تشخيص الوضعية المالية، بهدف إبراز دور مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية وتحليل الأرصدة الوسيطة لحسابات النتائج وجداول التدفقات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة .

المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرارات المالية

أولاً - التشخيص من المنظور المالي:

1 - إعداد الميزانية المالية : هذا من خلال عرض جانب الأصول والخصوم للميزانية المالية للسنوات الأخيرة لمؤسسة EATIT - جانب الأصول :

الجدول رقم(1.2):ميزانية المالية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

الأصول	2016	2017	2018
أصول غير جارية			
التشبيات المعنوية الأخرى	106800.02	71.200.02	35.600.02
التشبيات العينية			
الأراضي	722.478.854.97	722.478.854.97	722.478.854.97
المباني	345.246.432.17	333.095.745.54	320.863.225.56
التشبيات العينية الأخرى	62.285.892.31	58.369.137.44	51.479.033.54
التشبيات الجاري إنجازها	1.027.772.020.49	1.035.150.821.51	1.697.595.846.84
التشبيات المالية			
قروض و أصول مالية غير جارية	20.000.00	19.000.00	19.000.00
ضريبة الأصول المؤجلة	40.220.072.76	40.220.072.76	41.460.909.43
مجموع الأصول الغير جارية	2.198.130.072.72	2.189.404.832.24	2.833.932.470.36
الأصول الجارية			
المخزونات و المنتجات قيد التصنيع	435.996.648.25	548.179.396.01	693.774.688.46
الزبائن	353.347.920.14	256.639.867.76	272.551.188.00
المدينون الآخرون	15.212.889.44	16.834.240.48	11.426.866.45
الضرائب	11.015.505.97	9.337.890.92	3.990.897.12
أموال الخزينة	128.693.263.11	124.899.873.58	135.450.371.68
مجموع الأصول الجارية	944.266.226.91	955.891.268.75	1.117.194.011.71
مجموع الأصول	3.142.396.299.63	3.145.296.100.99	3.951.126.482.07

المصدر : من إعداد الطالبان باعتماد على وثائق المؤسسة ملاحق رقم(05.03.01)

2- جانب الخصوم:

الجدول رقم (2.2): الميزانية المالية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

2018	2017	2016	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
-247.515.530.06	-202.943.646.38	-159.453.328.86	نتيجة السنة المالية
23.823.896.27	226.767.542.65	-621.469.896.03	رؤوس الأموال الأخرى. ترحيل من جديد
2.351.683.523.06	1.761.222.176.45	1.585.264.943.27	الارتباط بين الوحدات
2.127.991.889.27	1.785.046.072.72	804.341.718.38	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم الغير جارية
458.321.219.50	458.321.219.50	458.321.219.50	القروض و الديون المالية
19.876.334.82	19.876.334.82	19.789075.48	الضرائب المؤجلة
114.193.888.18	107.663.168.86	108.122.428.56	المؤونات و المنتجات المدرجة في حسابات سلفا
592.391.442.50	585.860.723.18	586.232.723.54	مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
332.328.593.83	372.707.239.92	324.857.330.88	الموردون و الحسابات الملحقه
7.555.411.25	6.757.738.81	7.447.276.25	الضرائب
890.859.145.22	394.924.326.36	1.419.517.250.58	الديون الأخرى
			خزينة الخصوم
1.230.743.150.30	774.389.305.09	1.751.821.857.71	مجموع الخصوم الجارية
3.951.126.482.07	3.145.296.100.99	3.142.396.299.63	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على وثائق المؤسسة ملاحق رقم (06.04.02)

2- إعداد الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (3.2): الميزانية المختصرة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

2018		2017		2016		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	الأصول
%71.73	2.833.932.470.36	69.60%	2.189.404.832.24	%69.95	2.198.130.072.72	الأصول الغير جارية
%28.27	1.117.194.011.71	%30.40	955.891.268.75	%30.05	944.266.226.91	الأصول المتداولة
%100	3.951.126.482.07	%100	3.145.296.100.99	%100	3.142.396.299.63	مجموع الأصول
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	الخصوم

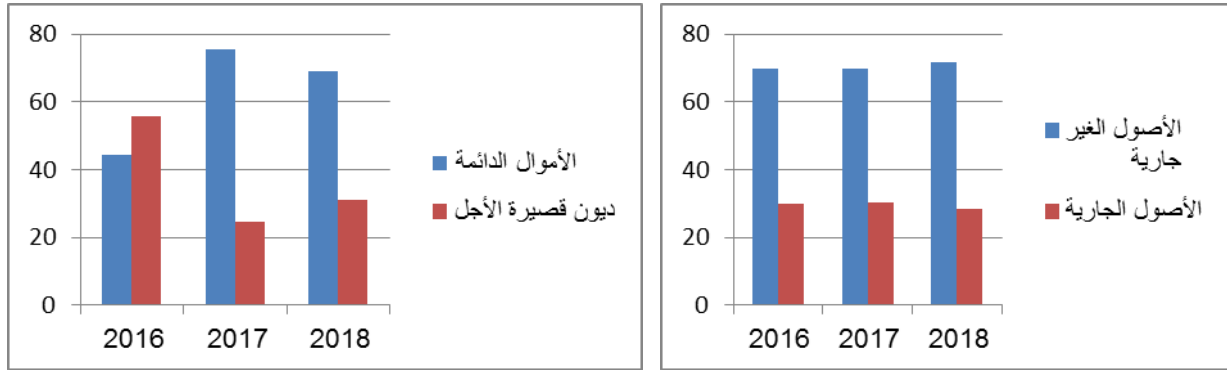
الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة

الأموال الدائمة	1.390.574.441.92	%44.25	2.370.906.795.90	%75.38	2.720.383.331.77	%69
الديون ق أجل	1.751.821.857.71	5%55.7	774.389.305.09	%24.62	1.230.743.150.30	%31
مجموع الخصوم	3.142.396.299.63	%100	3.145.296.100.99	%100	3.951.126.482.07	%100

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم (2.2-1.2)

ويمكن تمثيل النسب المؤوية للميزانية المختصرة في الشكل الآتي:

الشكل رقم(2.2):الميزانية المالية المختصرة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT



المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم(3.2).

التعليق: من خلال شكل المنحى البياني لمؤسسة EATIT، نلاحظ في جانب الأصول أن الأصول الغير جارية على مدار ثلاثة سنوات أكبر من أصولها الجارية وهذا يعني بأن المؤسسة تستثمر في أصولها الغير جارية أكبر من أصولها الجارية. أما جانب الخصوم فنلاحظ في سنة 2016 كانت الأموال الدائمة اقل من الديون قصيرة الأجل، ثم ارتفعت قيمة الأموال الدائمة على ديون قصيرة الأجل وهذا يبين مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها الغير جارية على الأموال الدائمة.

ثانيا - التشخيص من المنظور الوظيفي

وهو الانتقال من الميزانية المالية إلى الميزانية الوظيفية حيث أنها شكل من أشكال الميزانية إلا أنها ترتب فيها عناصر الأصول وخصوم على أساس الوظيفة والتي سننعمد عليها في دراسة مؤشرات التوازن المالي.

1 - إعداد الميزانية الوظيفية: هذا من خلال عرض جانب الاستخدامات والموارد للميزانية الوظيفية لثلاث سنوات الأخيرة لمؤسسة EATIT .

- جانب الأصول:

الجدول رقم(4.2):الميزانية الوظيفية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

2018	2017	2016	الاستخدامات
			Es الاستخدامات المستقرة
224.766.67	224.766.67	224.766.67	التبittات المعنوية الأخرى
			التبittات المادية
722.478.854.97	722.478.854.97	722.478.854.97	الأراضي
511.779.489.41	511.779.489.41	511.779.489.41	المباني
125.235.307.62	117.279.262.31	110.056.429.23	التبittات العينية الأخرى
1.697.595.846.84	1.035.150.821.51	1.027.772.020.49	التبittات الجاري إنجازها
			التبittات المالية
100.000.00	100.000.00	100.000.00	مساهمات و الديون الدائنة الملحقة
19.000.00	19.000.00	20.000.00	قروض و أصول مالية غير جارية
3.098.974.174.94	2.427.332.267.63	2.412.651.633.53	Es مجموع الاستخدامات المستقرة
			الاستخدامات الجارية
			Eex استخدامات الاستغلال
784.084.637.54	651.111.973.87	538.929.226.11	المخزونات و المنتجات قيد التصنيع
11.426.866.45	474.434.359.89	571.142.412.27	الزبائن
3.990.897.12	9.337.890.92	11.015.505.97	الضرائب
799.502.401.11	1.134.884.224.68	1.121.087.144.35	Eex مع الاستخدامات الاستغلال
			Ehex استخدامات خارج الاستغلال
490.345.680.13	16.834.240.48	15.212.889.44	المدينون الآخرون
490.345.680.13	16.834.240.48	15.212.889.44	Ehex مع استخدامات خارج الاستغلال
			ET استخدامات الخزينة
135.450.371.68	124.899.873.58	128.693.263.11	الخزينة
135.450.371.68	124.899.873.58	128.693.263.11	ET مع استخدامات الخزينة
4.524.272.627.86	3.703.950.606.37	3.677.644.930.43	مجموع الاستخدامات

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم(1.2)

- جانب الموارد:

الجدول رقم(5.2):الميزانية الوظيفية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

2018	2017	2016	الموارد
			الموارد الدائمة Rd
2.835.208.258.06	2.471.240.081.78	1.467.501.853.22	الأموال الخاصة
-247.515.530.06	-202.943.646.38	-159.453.328.86	نتيجة السنة المالية
23.823.896.27	226.767.542.65	-621.469.896.03	رؤوس الأموال الخاصة أخرى مرحل
2.351.683.523.06	1.761.222.176.45	1.585.264.943.27	الارتباط بين الوحدات
19.876.334.82	19.876.334.82	19.789.075.48	الضرائب المؤجلة
114.193.888.18	107.663.168.86	108.122.428.56	مؤهلات المسجلة مسبقا
573.146.145.79	558.654.505.38	535.248.630.80	اهتلاكات و مؤونات
458.321.219.50	458.321.219.50	458.321.219.50	ديون مالية طويلة
458.321.219.50	458.321.219.50	458.321.219.50	الافتراضات و الديون
3.293.529.477.56	2.929.561.301.28	1.925.823.072.72	مجموع الموارد الدائمة Rd
			الموارد الجارية
			موارد الإستغلال Rex
332.328.593.83	372.707.239.92	324.857.330.88	الموردون و الحسابات الملحقه
332.328.593.83	372.707.239.92	324.857.330.88	مجموع موارد الاستغلال Rex
			موارد خارج الاستغلال Rhex
7.555.411.25	6.757.738.81	7.447.276.25	الضرائب
890.859.145.22	394.924.326.36	1.419.517.250.58	ديون اخرى
898.414.556.47	401.682.065.17	1.426.964.526.83	مجموع موارد خارج الاستغلال Rhex
1.230.743.150.30	774.389.305.09	1.751.821.857.71	مجموع الموارد الجارية
4.524.272.627.86	3.703.950.606.37	3.677.644.930.43	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم(2.2)

2-إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة

الجدول رقم(6.2):الميزانية الوظيفية المختصرة لثلاثة سنوات لمؤسسة EATIT

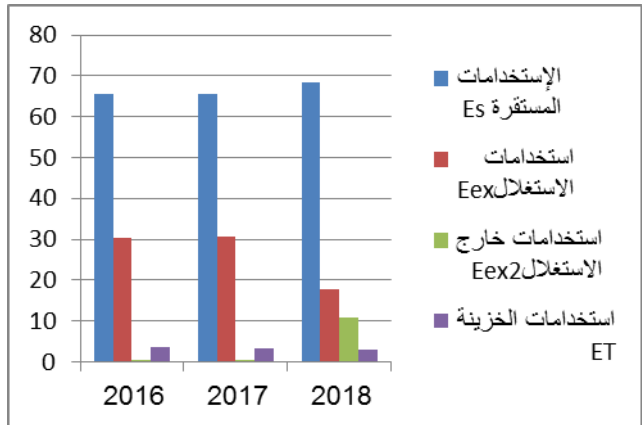
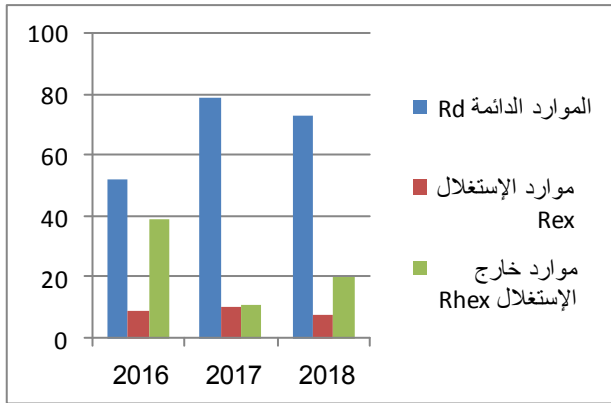
الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة

2018		2017		2016		البيان
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	الاستخدامات
%68.49	3.098.974.174.94	%65.53	2.427.332.267.63	%65.60	2.412.651.633.53	ES الاستخدامات المستقرة
%17.67	799.502.401.11	%30.63	1.134.884.224.68	%30.48	1.121.087.144.35	Eex الاستخدامات استغلال
%10.83	490.345.680.13	%0.45	16.834.240.48	%0.41	15.212.889.44	Ehex استخدامات خارج استغلال
%2.99	135.450.371.68	%3.37	124.899.873.58	%3.49	128.693.263.11	ET استخدامات الخزينة
%100	4.524.272.627.86	%100	3.703.950.606.37	%100	3.677.644.930.43	مجموع الاستخدامات
%72.79	3.293.529.477.56	%79.09	2.929.561.301.28	%52.36	1.925.823.072.72	Rd الموارد الدائمة
%7.34	332.328.593.83	%10.06	372.707.239.92	%8.83	324.857.330.88	Rex موارد الاستغلال
%19.85	898.414.556.47	%10.84	401.682.065.17	%38.80	1.426.964.526.83	Rhex موارد خارج الاستغلال
%100	4.524.272.627.86	%100	3.703.950.606.37	%100	3.677.644.930.43	مجموع الموارد

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (4.2)

ويمكن تمثيل النسب المؤوية للميزانية المختصرة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3.2): الميزانية الوظيفية المختصرة لثلاثة سنوات لمؤسسة EATIT



المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (6.2).

التعليق: التعليق: من خلال شكل المنحى البياني

المستقرة على مدار ثلاثة سنوات أكبر من استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال وهذا يعني بأن المؤسسة تستثمر في استخداماتها المستقرة أكبر من استخدامات الاستغلال وخارج الاستغلال، أما جانب الموارد أن الموارد الدائمة أكبر من موارد الاستغلال وخارج الاستغلال وهذا يبين ان المؤسسة تعتمد في تمويل استخداماتها المستقرة على موارد الدائمة .

ثالثا- دراسة مؤشرات التوازن المالي

1- رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRng:

وهو يمثل الفائض من الموارد بعد تغطيتها الكاملة للاستخدامات المستقرة والموجه لتمويل استخدامات

الاستغلال و يتم حسابه بطريقتين وسيتم حسابه لثلاث سنوات الأخيرة لمؤسسة EATIT.

- من أعلى الميزانية:

FRng= الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

الجدول رقم(7.2): رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRng لمؤسسة EATIT

2018	2017	2016	البيان
3.293.529.477.56	2.929.561.301.28	1.925.823.072.72	الموارد الدائمة Rd
3.098.974.174.94	2.427.332.267.63	2.412.651.633.53	الاستخدامات المستقرة ES
194.555.302.62	502.229.033.65	-486.828.560.81	رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم(6.2).

- من أسفل الميزانية:

$$FRng = (Eex + Ehex + ET) - (Rex + Rhex + Rt)$$

الجدول رقم(8.2): رأس مال العامل الصافي الإجمالي FRng لمؤسسة EATIT

2018	2017	2016	البيان
799.502.401.11	1.134.884.224.68	1.121.087.144.35	استخدامات استغلال Eex
490.345.680.13	16.834.240.48	15.212.889.44	استخدامات خارج استغلال Ehex
135.450.371.68	124.899.873.58	128.693.263.11	استخدامات الخزينة ET
1.425.298.452.92	1.276.618.338.74	1.264.993.296.90	مجموع الاستخدامات الجارية
332.328.593.83	372.707.239.92	324.857.330.88	موارد الاستغلال Rex
898.414.556.47	401.682.065.17	1.426.964.526.83	موارد خارج الاستغلال Rhex
1.230.743.150.30	774.389.305.09	1.751.821.857.71	مجموع الموارد الجارية
194.555.302.62	502.229.033.65	-486.828.560.81	رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم(6.2).

2- الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي BFRng:

وهو إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، حيث أن منح آجال طويلة للعملاء إضافة لمخزون ذو دوران بطيء وضعف أداء التفاوض التجاري (قبول آجال قصيرة لتسديد الموردين) يتولد عن كل ذلك احتياج مالي للاستغلال يستلزم البحث عن مصادر أخرى لتمويله، وينقسم إلى:

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex: ويحسب بالعلاقة الآتية:

$$Eex - Rex = BFRex$$

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex: و يحسب بالعلاقة الآتية:

$$Ehex - Rhex = BFRhex$$

ومنه: الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $BFRng$:

$$BFRhex + BFRex = BFRng$$

الجدول رقم (9.2): الاحتياج في رأس مال العامل الصافي الإجمالي $BFRng$ لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
استخدامات استغلال Eex	1.121.087.144.35	1.134.884.224.68	799.502.401.11
موارد الاستغلال Rex	324.857.330.88	372.707.239.92	332.328.593.83
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال $BFRex$	796.229.813.47	762.176.984.76	467.173.807.28
استخدامات خارج استغلال $Ehex$	15.212.889.44	16.834.240.48	490.345.680.13
موارد خارج الاستغلال $Rhex$	1.426.964.526.83	401.682.065.17	898.414.556.47
الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال $BFRhex$	-1.411.751.637.39	-384.847.824.69	-408.068.876.34
الاحتياج في رأس المال العامل $BFRng$	-615.521.823.92	377.329.160.07	59.104.930.94

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم (6.2).

1- الخزينة الصافية TN : وهي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة وتحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، وتحسب

$$BFRng - TN = FRng \text{ الخزينة الصافية الآتية}$$

$$TN = ET - RT \text{ الخزينة الصافية الأصول - خزينة}$$

أو العلاقة:

الجدول رقم (10.2): الخزينة الصافية TN لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل الصافي الإجمالي $FRng$	-486.828.560.81	502.229.033.65	194.555.302.62
الاحتياج في رأس المال العامل $BFRng$	-615.521.823.92	377.329.160.07	-59.104.930.94
الخبزينة الصافية TN	129.244.950.66	129.244.950.66	129.244.950.66
خبزينة الأصول ET	129.244.950.66	129.244.950.66	129.244.950.66
خبزينة الخصوم RT	0.00	0.00	0.00
الخبزينة الصافية TN	129.244.950.66	129.244.950.66	129.244.950.66

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم (6.2).

رابعاً- التعليق على مؤشرات التوازن المالي

1- التعليق على نتائج رأس مال العامل الصافي الإجمالي $FRng$:

• تحليل FRng لسنة 2016: نلاحظ أن رأس المال العامل FRng في هذه السنة كان سالب، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يشير أن الموارد الدائمة لم تغطي بالكامل الاستخدامات المستقرة، وهذا يستوجب البحث عن مصادر تمويل للإستخدامات الجارية.

• تحليل FRng لسنة 2017 و 2018: نلاحظ أن رأس المال العامل FRng في هذه السنتين على التوالي، كان موجبا هذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، حيث يشير أن الموارد الدائمة قد غطت بالكامل الاستخدامات المستقرة، وسجلت فائض أي هامش أمان قدره على التوالي (65.033.229.033.65 دج-502.229.033.65 دج)، موجه لتمويل الاستخدامات الجارية.

2- التعليق على نتائج الاحتياج في رأس مال العامل الصافي الإجمالي BFRng:

• تحليل BFRng لسنة 2016: نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل BFRng في هذه السنة كان سالب، وهذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج مورد مالي.

• تحليل BFRng لسنة 2017 و 2018: نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل BFRng في هذه السنتين على التوالي كان موجب، وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية لتغطية احتياج أنشطتها الاستغلالية قدره على التوالي (377.329.160.07 دج-59.104.930.94 دج).

3- التعليق على نتائج الخزينة الصافية TR: نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة صافية موجبة أي أن استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة، أي بمعنى آخر أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي احتياجاته، مع ملاحظة أن هناك فائض موجب ثابت لثلاث سنوات قدره (129.244.950.66 دج).

4- التعليق على التوازن المالي للمؤسسة Eatit: لكي تصل المؤسسة إلى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي ومن أجل أن يتحقق التوازن المالي حسب التشخيص الوظيفي لا بد أن تتحقق الشروط الآتية:

• الشرط الأول: رأس مال العامل الصافي الإجمالي موجب أي $FRng > 0$:

نلاحظ أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق رأس مال العامل الصافي الإجمالي موجب FRng في السنتين 2017 و 2018 وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تكوين استخداماتها المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد طويلة ومتوسطة الأجل (رؤوس الأموال والخصوم الغير متداولة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات).

• الشرط الثاني: $FRng > BFRng$:

نلاحظ أن المؤسسة قد حققت رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب FRng في السنتين 2017 و 2018 والذي يغطي الاحتياج في رأس المال العامل الصافي BFRng، أي يغطي احتياجات دورة الإستغلال.

• الشرط الثالث: الخزينة الصافية $TR > 0$:

بما أن المؤسسة قد حققت الشرطين الأول والثاني، وبالتالي فالشرط الثالث يتحقق بتحقيق هذين الشرطين أي ان المؤسسة قد حققت خزينة صافية موجبة.

الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة

وفي الأخير بعد دراسة و تحليل مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة EATIT، نلاحظ ان المؤسسة قد حققت التوازن المالي في السنتين 2017 و 2018، و بما أن الخزينة الصافية موجبة على مدى السنتين وبمبلغ ثابت بشكل دائم ومستمر فهذا يدل على أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng له قيمة،مقارنة بـ BFRng، فيجب على المحلل المالي اتخاذ القرار المالي الأنسب والمتمثل في:

- اما التخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل.
- او الزيادة في احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي بواسطة تسديد الموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة تحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة أكبر في السوق.
- او أنها تقوم بإعادة استثمار الأموال المجمدة الموجودة في الخزينة من أجل تحقيق عوائد على المؤسسة.

المطلب الثاني: دور النسب المالية في اتخاذ القرارات المالية

يمكن تقسيم النسب المالية الى عدة مجموعات رئيسية والتي تضم كل منها عددا من هذه النسب وتمثل في:

أولا- حساب نسب السيولة:

وتهدف هذه النسب إلى تقييم قدرة المؤسسة في المدى القصير على الوفاء بالتزاماتها ويكون بواسطة المقارنة بين مجموع موجوداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، والجدول الآتي يوضح كيفية حساب نسب السيولة:

الجدول رقم (11.2): نسب السيولة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	944.266.226.91	955.891.268.75	1.117.194.011.71
الخصوم المتداولة	1.751.821.857.71	774.389.305.09	1.230.743.150.30
نسبة السيولة العامة	0.53	1.234	0.90
القيم الجاهزة و الغير جاهزة	508.269.578.66	407.711.872.74	423.419.323.25
الخصوم المتداولة	1.751.821.857.71	774.389.305.09	1.230743.150.30
نسبة السداد السريع	0.29	0.52	0.34
النقديات و ما يعادلها	128.693.263.11	124.899.873.58	135.450.371.68
الخصوم المتداولة	1.751.821.857.71	774.389.305.09	1.230743.150.30
نسبة السيولة السريعة	0.07	0.16	0.11

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم (3.2).

التعليق:

1- التعليق عن نتائج نسب السيولة العامة لثلاثة سنوات: نلاحظ من خلال نتائج النسب الخاصة بالسيولة العامة لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT، وكانت على التوالي (0.53-1.23-0.90)، مع العلم أن نسبة السيولة العامة تكون أكبر من الواحد أي أن أفضل نسبة هي 1.23 في سنة 2017 وهي نسبة جيدة تشير إلى أن الأصول الجارية تغطي وتزيد الخصوم الجارية، ما يعني تحقيق المؤسسة رأس مال عامل موجب، وهو شرط أساسي للوصول إلى التوازن المالي.

2- التعليق عن نتائج نسب السداد السريع لثلاثة سنوات:

نلاحظ من خلال نتائج النسب الخاصة بالسداد السريع لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT، وكانت على التوالي (0.29-0.52-0.34)، مع العلم أن نسبة السداد السريع تكون محصورة في المجال بين 0.3 و0.5، إذن أفضل النسب المحقق كانت في سنتي 2017 و2018 وهي (0.52-0.34) على التوالي، وهي نسب جيدة تعني أن المؤسسة بإمكانها سداد 52% و 34% على التوالي من التزاماتها دون انتظار بيع مخزوناتهما، أي اعتماد على المتاحات النقدية الموجودة بمخزونها وكذا حقوقها على الغير المتأتية من الأنشطة العادية و الاستثنائية.

3- التعليق عن نتائج نسب السيولة السريعة لثلاثة سنوات:

نلاحظ من خلال نتائج النسب الخاصة بالسيولة السريعة لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT، وكانت على التوالي (0.07-0.16-0.11)، مع العلم أن نسبة السيولة السريعة تكون محصورة في المجال بين 0.2 و0.3 أذن فإن النسب خلال الثلاثة سنوات هي نسب ضعيفة و تشير إلى أن المؤسسة ليس بمقدورها سوى التسديد الفوري لـ 7% و 16% و 11% على التوالي من ديونها الجارية لسنوات الثلاثة.

ثانيا- حساب نسب الهيكل المالي:

و تهدف هذه النسب إلى دراسة تمويل أصول المؤسسة و الحكم على درجة استقلاليتها المالية و مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بالإضافة لفرصها في الحصول على قروض جديدة، و الجدول الآتي يوضح كيفية حساب أهم النسب للهيكل المالي:

الجدول رقم (12.2): نسب الهيكل المالي لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	1.925.823.072.72	2.929.561.301.28	3.293.529.477.56
الأصول الثابتة	2.198.130.072.72	2.189.404.832.24	2.833.932.470.36
نسبة التمويل الدائم	0.87	1.338	1.162
الأموال الخاصة	804.341.718.38	1.785.046.072.72	2.127.991.889.27
الأصول الثابتة	2.198.130.072.72	2.189.404.832.24	2.833.932.470.36
نسبة التمويل الخاص	0.36	0.81	0.75
مجموع الديون	1.877.838.470.08	853.245.545.86	1.349.180.364.72
مجموع الأصول	3.142.396.299.63	3.145.296.100.99	3.951.126.482.07
نسبة التمويل الخارجي للأصول	0.59	0.27	0.34
مجموع الديون	1.877.838.470.08	853.245.545.86	1.349.180.364.72
الأموال الخاصة	804.341.718.38	1.785.046.072.72	2.127.991.889.27
نسبة المديونية الكاملة	2.33	0.47	0.63
الأموال الخاصة	804.341.718.38	1.785.046.072.72	2.127.991.889.27
مجموع الديون	1.877.838.470.08	853.245.545.86	1.349.180.364.72
نسبة الاستقلالية المالية	0.42	2.09	1.57

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم (3.2).

التعليق:

1- التعليق عن نتائج نسب التمويل الدائم لثلاثة سنوات:

نلاحظ من خلال نتائج النسب الخاصة بالتمويل الدائم لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT كانت على التوالي (0.87-1.33-1.16)، مع العلم أن نسبة التمويل الدائم تكون أكبر من الواحد، إذن أفضل النسب المحقق كانت في سنتي 2017 و 2018 وهي (1.16-1.33) على التوالي، و هي نسب جيدة تعني أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة باعتماد على أموالها الدائمة و بالتالي المؤسسة تعمل بارتياح و أمان.

2- التعليق عن نتائج نسب التمويل الخاص لثلاثة سنوات:

نلاحظ من خلال نتائج النسب الخاصة بالتمويل الخاص لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT كانت على التوالي (0.36-0.81-0.75)، و هي اقل من الواحد يعني أن الأموال الخاصة لم تغطي الأصول الثابتة بالكامل للمؤسسة، بل تعتمد على جزء من الديون طويلة الأجل من لتغطية أصولها الثابتة و هذا ليس مؤشر جيد.

3- التعليق عن نتائج نسب التمويل الخارجي لثلاثة سنوات:

نلاحظ من خلال نتائج النسب الخاصة بالتمويل الخارجي لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT كانت على التوالي (0.59-0.27-0.34)، و هي اقل او تساوي 0.5، 2016 (0.59) و هي نسب جيدة تعني أن المؤسسة لديها القدرة على تسديد ديونها، في حالة بيع موجوداتها عند الإفلاس

4-التعليق عن نتائج نسب الاستقلالية المالية لثلاثة سنوات:

نلاحظ من خلال نتائج النسب الخاصة بالاستقلالية المالية لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT كانت على التوالي (0.42-2.09-1.57)، نلاحظ ان المؤسسة حققت نسب جيدة في سنتي 2017 و 2018 على التوالي و هي أكبر من الواحد و هذا يشير ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اللجوء الى القروض والطويلة ومتوسطة الأجل لتمويل استثماراتها.

ثالثا- حساب نسب النشاط

وتهدف هذه النسب إلى إظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول،، و الجدول الآتي يوضح كيفية حساب أهم نسب

النشاط:

الجدول رقم (13.2): نسب النشاط لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
المبيعات	573.663.265.77	696.082.341.49	682.353.949.85
الأصول الغير جارية	2.198.130.072.72	2.189.404.832.24	2.833.932.470.36
معدل دوران الأصول الغير جارية	0.26	0.31	0.24
المبيعات	573.663.265.77	696.082.341.49	682.353.949.85
الأصول الجارية	944.266.226.91	955.891.268.75	1.117.194.011.71
معدل دوران الأصول الجارية	0.60	0.72	0.61

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم(3.2-15.2).

التعليق:

1- التعليق عن نتائج معدل دوران الأصول الغير جارية لثلاثة سنوات:

نلاحظ من خلال نتائج معدلات دوران الأصول الغير الجارية لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT كانت على التوالي(0.26-0.31-0.24)، فالمعدلات المحققة على مدار الثلاثة سنوات ضعيفة و هذا يشير الى ضعف كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الغير الجارية لتوليد المبيعات .

2- التعليق عن نتائج معدل دوران الأصول الجارية لثلاثة سنوات:

نلاحظ من خلال نتائج معدلات دوران الأصول الجارية لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT كانت على التوالي(0.60-0.72-0.61)، فالمعدلات المحققة على مدار الثلاثة سنوات ضعيفة و هذا يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسة في الرقابة على عناصر أصولها الجارية و توليد المبيعات منها.

رابعا- حساب نسب الربحية

الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة

وتعبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو الأموال المستثمرة، فهذه النسب تقيس أداء مجمل أنشطة المؤسسة و هي تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و المديونية، و الجدول الآتي يوضح كيفية حساب أهم نسب الربحية:

الجدول رقم (14.2): نسب الربحية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
الأرباح الصافية	-159.453.328.86	-202.943.646.38	-247.515.530.06
المبيعات	573.663.265.77	696.082.341.49	682.353.949.85
معدل المردودية التجارية	-0.27	-0.29	-0.36
الأرباح الصافية	-159.453.328.86	-202.943.646.38	-247.515.530.06
الأموال الخاصة	804.341.718.38	1.785.046.072.72	2.127.991.889.27
معدل المردودية المالية	-0.19	-0.11	-0.11
الأرباح الصافية	-159.453.328.86	-202.943.646.38	-247.515.530.06
مجموع الأصول	3.142.396.299.63	3.145.296.100.99	3.951.126.482.07
معدل المردودية الاقتصادية	-0.05	-0.06	-0.06

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم (3.2-15.2)

التعليق: نلاحظ أن المؤسسة خلال السنوات الثلاثة حققت خسارة أي نتيجة سالبة وهذا يشير أن المؤسسة لم تحقق الربح الذي يقيس مقدار ما يقدمه كل دينار من المبيعات، وكذلك كل وحدة واحدة مستثمر من أموال المساهمين وكل دينار وظفته المؤسسة في استخدامها، بمعنى أن المؤسسة لم تحقق أي مردودية، وهذا يستدعي المؤسسة إلى إعادة النظر في سياستها المالية. وفي الأخير بعد دراسة و تحليل النسب المالية لمؤسسة EATIT، نلاحظ أن المؤسسة من خلال نسب الهيكل المالي التي تعبر عن كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول الثابتة بصفة خاصة أي أن المؤسسة تعتمد على تنوع في مصادر التمويل حيث تمول أصولها الثابتة بجزء الأكبر من الأموال الخاصة و الجزء الآخر بالديون طويلة الأجل. و بالتالي على المحلل المالي أن يتخذ القرار التمويل الأنسب و هو البحث عن مصادر تمويل خارجية كزيادة في الأموال الخاصة عن طريق بيع اسهم لجلب مستثمرين للمؤسسة. اما في ما يخص نسب الاستقلالية المالية انما كانت أكبر من الواحد خلال السنتين الأخيرتين و هذا يدل على تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية بحيث ان مجموع الديون اقل من الأموال الخاصة و بالتالي المؤسسة تعتمد على مصادر تمويل الداخلية أكثر من مصادر التمويل الخارجي، على المحلل المالي ان يقوم باتخاذ قرارا المالي الخاص بالتمويل و هو البحث و التنوع في مصادر التمويل كاعتماد على التمويل التأجيلي للألات مثلا او البحث عن مصادر تمويل خارجية لاستثمارها من اجل حصول على عوائد.

أما في ما يخص نسب النشاط فعلى المحلل المالي إعادة النظر في السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة و هذا بسبب النسب الضعيفة التي تبين عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها لتوليد مبيعاتها، حيث وجب عليه اتخاذ القرار المالي الأنسب من خلال

إعادة النظر في استثمار أصولها المتداولة وكيفية استغلالها بكفاءة لتوليد مبيعات تدر على المؤسسة بأرباح ، كما إعادة النظر في استثمار أصولها الغير جارية وكيفية استغلالها بطرق امثل لزيادة مبيعاتها و بالتالي تحقيق الأرباح لهذه المؤسسة .
أما نسب الربحية فهي التي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات او الأموال المستثمرة ، و لكن هذه النسب كانت ضعيفة و سالبة على مدار ثلاثة سنوات ،على المحلل المالي ان يعيد النظر في السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة و التعديل في قراراتها المالية سواء من حيث إعادة النظر في الأموال المستثمرة أ أي البحث على مشاريع استثمارية التي تدر أرباح لهذه المؤسسة .

المطلب الثالث: دور حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة في اتخاذ القرارات المالية

أولاً- إعداد حسابات النتائج

حساب النتائج هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص للأعباء والإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية، وهو يسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير بحيث يتماشى مع الأساليب المستخدمة في المحاسبة و جدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (15.2): حسابات النتائج لثلاثة سنوات لمؤسسة EATIT

2018	2017	2016	البيان
682.353.949.85	696.082.341.49	573.663.265.77	رقم الأعمال
-9.694.598.66	64.229.725.38	-38.340.866.94	تغير المخزونات المنتجات المصنعة وم قيد تصنيع
672.659.351.19	760.312.066.87	535.322.398.83	انتاج السنة المالية-1-
-478.551.802.04	-519.515.981.22	-311.672.634.34	المشتريات المستهلكة
-52.329.972.22	-33.326.831.69	-44.116.964.77	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-530.881.774.26	-552.842.812.91	-355.789.599.11	استهلاك السنة المالية-2-
141.777.576.93	207.469.253.96	179.532.799.72	القيمة المضافة للاستغلال(3=1-2)
-335.493.627.54	-385.406.427.79	-454.062.530.17	أعباء المستخدمين
-6.850.288.03	-7.013.610.91	-5.850.300.34	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
-200.566.338.64	-184.950.784.74	-280.380.030.79	الفائض الإجمالي عن الاستغلال-4-
13.213.070.91	5.755.946.93	2.360.763.96	المنتجات العملية الأخرى
-3.061.479.73	-1.530.585.56	-2.522.505.94	الأعباء العملية الأخرى
-33.644.988.51	-23.405.874.58	20.835.070.66	مخصصات الإهلاك و المؤونات
	459.259.70	141.293.533.96	استثناء عن خسائر القيمة و المؤونات
-224.059.732.97	-203.672.038.25	-160.083.309.47	النتيجة العملية-5-
755.209.34	1.998.647.32	1.783.925.26	المنتجات المالية
-25.451.843.10	-1.270.255.45	-1.153.944.65	الأعباء المالية
-24.696.633.76	728.391.87	629.980.61	النتيجة المالية-6-
-248.756.366.73	-202.943.646.38	-159.453.328.86	النتيجة العادية قبل الضريبة(7=6+5)
			الضرائب المستحقة على النتيجة العادية
1.240.836.67			الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
686.627.631.44	768.066.661.12	680.760.622.01	مجموع إيرادات الأنشطة العادية
-934.143.161.50	-971.010.307.50	-840.213.950.87	مجموع الأعباء الأنشطة العادية
-247.515.530.06	-202.943.646.38	-159.453.328.86	النتيجة الصافية للأنشطة العادية-8-
			العناصر الغير عادية- المنتجات
			العناصر الغير عادية-أعباء
			النتيجة الغير عادية-9-
-247.515.530.06	-202.943.646.38	-159.453.328.86	النتيجة الصافية للسنة المالية-10-

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على ملاحق رقم(8.7).

ثانيا-تحليل الأرصدة الوسيطة

1-حساب القيمة المضافة للاستغلال: وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}$$

الجدول رقم (16.2): القيمة المضافة للاستغلال لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
إنتاج السنة المالية	535.322.398.83	760.312.066.87	672.659.351.19
استهلاك السنة المالية	-355.789.599.11	-552.842.812.91	530.881.774.26
القيمة المضافة للإستغلال	179.532.799.72	207.469.253.96	141.777.576.93

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم (15.2).

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج المحصلة عليها للقيمة المضافة للاستغلال لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT، أن المؤسسة أنتجت ثروة إضافية على مدار ثلاثة سنوات، حيث أنها تزايدت من سنة 2016 إلى سنة 2017 بنسبة 15.56%، إلا أنها تناقصت في سنة 2018 بنسبة 31.66% وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة لأن القيمة المضافة تبين ما تجنيه المؤسسة من نشاطها الأساسي.

2- حساب الفائض الإجمالي للاستغلال: و تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{الفائض الإجمالي للاستغلال} = \text{القيمة المضافة} - (\text{أعباء المستخدمين} + \text{الضرائب و رسوم})$$

الجدول رقم (17.2): الفائض الإجمالي للاستغلال لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
القيمة المضافة للإستغلال	179.532.799.72	207.469.253.96	141.777.576.93
أعباء المستخدمين	-454.062.530.17	-385.406.427.79	-335.493.627.54
الضرائب و الرسوم و المدفوعات	- 5.850.300.34	-7.013.610.91	-6.850.288.03
الفائض الإجمالي للإستغلال	-280.380.030.79	-184.950.784.74	-200.566.338.64

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على جدول رقم (15.2).

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج المحصلة عليه للفائض الإجمالي للاستغلال لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT، أنه كان سالب على مدار ثلاثة سنوات و هذا مؤشر غير جيد للمؤسسة لأنه يفسر ارتفاع كبير في كل من أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم.

3- حساب النتيجة التشغيلية: و تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{النتيجة التشغيلية} = \text{المنتجات التشغيلية} - \text{أعباء المنتجات التشغيلية} + \text{مخصصات اهتلاك} - \text{استرجاع ق}$$

الجدول رقم (18.2): النتيجة التشغيلية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
الإيرادات التشغيلية الأخرى	2.360.763.96	5.755.946.93	13.213.070.91
الأعباء التشغيلية الأخرى	-2.522.505.94	-1.530.585.56	-3.061.479.73
مخصصات الإهلاك و المؤونات	-20.835.070.66	-23.405.874.58	-33.644.988.51
استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات	141.293.533.96	459.259.70	0.00
النتيجة التشغيلية	-160.083.309.47	-203.672.038.25	-224.059.732.97

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (15.2).

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج المحصلة للنتيجة التشغيلية لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT، أنها كانت سالبة على مدار ثلاثة سنوات و هذا مؤشر غير جيد للمؤسسة و هذا يبين ارتفاع في الأعباء و انخفاض في الإيرادات.

4- حساب النتيجة المالية: و تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{المنتجات المالية} - \text{الأعباء المالية}$$

الجدول رقم (19.2): النتيجة المالية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
المنتجات المالية	1.783.925.26	1.988.647.32	755.209.34
الأعباء المالية	-1.153.944.65	-1.270.255.45	-25.451.843.10
النتيجة المالية	629.980.61	728.391.87	-24.696.633.76

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (15.2).

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج المحصلة عليها للنتيجة المالية لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT، أنها موجبة حيث تزايدت من سنة 2016 إلى سنة 2017 بنسبة 15.62% و هذا مؤشر جيد للمؤسسة لأنه يبين أن الإيرادات المالية قد غطت الأعباء المالية، إلى أن في سنة 2018 كانت سالبة حيث ارتفعت الأعباء المالية بشكل كبير عن المنتجات المالية و هذا غير جيد.

5- حساب النتيجة العادية قبل الضريبة: و تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضريبة} = \text{النتيجة التشغيلية} + \text{النتيجة المالية}$$

الجدول رقم (20.2): النتيجة العادية قبل الضريبة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
النتيجة التشغيلية	-160.083.309.47	-203.672.038.25	-224.059.732.97
النتيجة المالية	629.980.61	728.391.87	-24.696.633.76
النتيجة العادية قبل الضريبة	-159.453.328.86	-202.943.646.38	-248.756.366.73

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (15.2).

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج المحصلة عليها للنتيجة العادية قبل الضريبة لثلاثة سنوات الأخيرة (2018.2017.2016)

لمؤسسة EATIT، انما كانت سالبة على مدار ثلاثة سنوات و هذا راجع لأن النتيجة التشغيلية كانت سالبة.

6- حساب النتيجة الصافية للأنشطة العادية: و تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{مج إيرادات الأنشطة العادية} - \text{مج أعباء الأنشطة العادية}$$

الجدول رقم (21.2): النتيجة الصافية للأنشطة العادية لثلاثة سنوات

البيان	2016	2017	2018
مج إيرادات الأنشطة العادية	680.760.622.01	768.066.661.12	686.627.631.44
مج أعباء الأنشطة العادية	-840.213.950.87	-971.010.307.50	-934.143.161.50
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-159.453.328.86	-202.943.646.38	-247.515.530.06

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (15.2).

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج المحصلة عليها للنتيجة الصافية للأنشطة العادية لثلاثة سنوات الأخيرة

(2018.2017.2016) لمؤسسة EATIT، كانت سالبة و هذا يبين ان إيرادات الانشطة العادية لم يغطي أعباء الأنشطة

العادية.

6- حساب النتيجة الصافية للسنة المالية: و تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{النتيجة الصافية للسنة المالية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + \text{النتيجة الغير عادية}$$

الجدول رقم (22.2): النتيجة الصافية للسنة المالية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-159.453.328.86	-202.943.646.38	-247.515.530.06
النتيجة الغير عادية	0.00	0.00	0.00
النتيجة الصافية للسنة المالية	-159.453.328.86	-202.943.646.38	-247.515.530.06

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (15.2).

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج المحصلة عليها للنتيجة الصافية للسنة المالية لثلاثة سنوات الأخيرة

(2018.2017.2016) لمؤسسة EATIT، أن النتيجة سالبة أي خسارة على مدار الثلاثة سنوات و هذا يبين سوء

السياسة المالية التي تتبعها هذه المؤسسة.

ثانياً- إعداد جدول تدفقات الخزينة:

إن جدول تدفقات هو جدول يمكن المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة

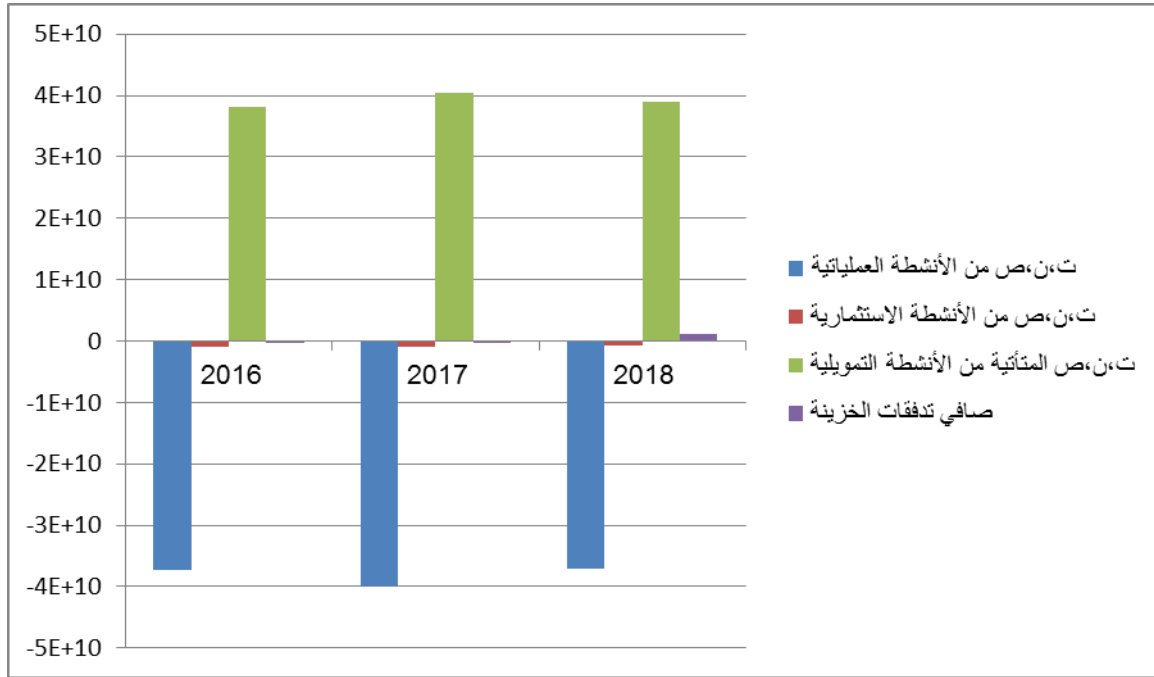
المحاسبية:

الجدول رقم (23.2): جدول تدفقات الخزينة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

2018	2017	2016	البيان
137.836.546.88 -498.335.592.46 -10.041.067.49	103.207.002.15 -489.790.597.85 -14.262.571.66	117.462.257.25 -479.373.405.02 -11.362.721.63	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة عملية في انتظار التخصيص تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية
-371.521.271.98	-400.389.032.41	-372.203.492.80	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
-7.928.389.92	-8.404.577.12	-9.748.454.75	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تبيئات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تبيئات مالية التحصيلات عن عمليات بيع التبيئات المالية التحصيلات عن عمليات بيع التبيئات المالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
-7.928.389.92	-8.404.577.12	-9.748.454.75	تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
390.000.160.00	405.000.220.00	381.400.260.00	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
390.000.160.00	405.000.220.00	381.400.260.00	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
10.550.498.10	-3.793.389.53	-55.687.55	تغير أموال الخزينة في فترة (أ+ب+ج)
124.899.873.58	128.693.263.11	129.244.950.66	أموال الخزينة و معادلتها عند افتتاح السنة المالية
135.450.371.68	124.899.873.58	128.693.263.11	أموال الخزينة و معادلتها عند إقفال السنة المالية
10.550.498.10	-3.793.389.53	-551.687.55	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
258.066.028.16	199.150.256.85	158.901.641.31	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على ملاحق رقم (10.9).

الشكل رقم (2.04): جدول تدفقات الخزينة لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT



المصدر: من إعداد الطالبتان باعتماد على ملاحق رقم (10.9).

التعليق: نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه ما يلي:

- فيما يخص التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية نلاحظ أنها سالبة في فترة الدراسة وأسوة نتيجة مسجلة لها سنة 2017 حيث ازدادت انخفاضاً عن سنة 2016 بنسبة 7.57% ثم تقلصت الخسارة قليلاً سنة 2018 وبنسبة 7.21%.

- فيما يخص التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية نلاحظ أنها سالبة أيضاً في فترة الدراسة ولكن الخسائر تقلص تدريجياً من سنة لأخرى.

- فيما يخص التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن الأنشطة التمويلية نلاحظ أنها موجبة وسجلت أحسن نتيجة لها سنة 2017 ولكنها خفضت قليلاً سنة 2018 وبنسبة 3.70%.

- فيما يخص التدفقات النقدية الصافية الاجمالية للخزينة فنلاحظ أنها سالبة خلال 2016-2017 ولكن ارتفعت في 2018 بنسبة 378.13%.

- تحليل النسب المشتقة من جدول تدفقات الخزينة: وهي نسب تقييم السياسة المالية للمؤسسة، بالإضافة الى تقييم

جودة سيولتها و ربحيتها و هي تضم النسب الآتية:

1- نسب جودة السيولة: و تتضمن النسب الآتية:

● مؤشر تغطية النقدية: وتحسب بالعلاقة الآتية:

مؤشر تغطية النقدية= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

الجدول رقم (24.2): مؤشر التغطية النقدية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
ص ت النقدية من أنشطة التشغيلية	-372.203.492.80	-400.389.032.41	-371.521.271.98
ص ت ن الخارجة الاستثمارية والتمويلية	-9.748.454.75	-8.404.577.12	-7.928.389.92
مؤشر تغطية النقدية	38.18	47.64	0.05

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (23.2).

التعليق: هذا المؤشر في وضعية المؤسسة خلال هذه الفترة لا يقدم لنا معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات المالية بقدر ما تقدم صورة عن الوضعية المالية السيئة للمؤسسة محل الدراسة خلال فترة 2016-2018.

- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى تدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية: وتحسب

بالعلاقة: نسبة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى ت ن الداخلة للأنشطة التمويلية= ت ن الداخلة للأنشطة التمويلية/ ت ن الخارجة للأنشطة

الجدول رقم (25.2): نسبة التدفقات النقدية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
ت ن الداخلة من الأنشطة التمويلية	381.400.260.00	405.000.220.00	390.000.160.00
ت الخارجة للأنشطة الاستثمارية	-9.748.454.75	-8.404.577.12	-7.928.389.92
النسبة	39.12	48.19	49.19

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (23.2).

التعليق: نلاحظ من خلال نتائج المحصلة عليها للنتيجة الصافية للسنة المالية لثلاثة سنوات الأخيرة (2016.2017.2018) لمؤسسة EATIT، أن النتيجة سالبة أي خسارة على مدار الثلاثة سنوات وهذا يبين سوء السياسة المالية التي تتبعها هذه المؤسسة، كما أن هذه النسبة توضح أن التدفقات النقدية الداخلة والمتأتية من الأنشطة التمويلية للمؤسسة تغطي خلال فترة الدراسة التدفقات النقدية الخارجة والمتأتية من الأنشطة الاستثمارية، وهذا أمر جيد لكن مشكلة المؤسسة هي ناتجة عن الأنشطة العملية والذي من المفروض هو النشاط الرئيسي للمؤسسة.

2- نسب الربحية : وتتضمن النسب الآتية:

• نسبة صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية إلى المبيعات: وتحسب بالعلاقة الآتية:

نسبة ص ت النقدية للأنشطة التشغيلية إلى المبيعات= صافي ت من الأنشطة التشغيلية/ المبيعات

الجدول رقم (26.2): نسبة ص ت النقدية للأنشطة التشغيلية لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
ص ت النقدية من الأنشطة التشغيلية	-372.203.492.80	-400.389.032.41	-371.521.271.98
المبيعات	573.663.265.77	696.082.341.49	682.353.949.85
نسبة ص ت ن للأنشطة التشغيلية إلى مبيعات	-1.04	-0.57	-0.54

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (23.2).

الفصل الثاني الإطار التطبيقي للدراسة

التعليق: نلاحظ من خلال هذه النسبة أن مبيعاتها الضعيفة للمؤسسة تمثل جزء من مشكلة التدفقات السلبية للأنشطة التشغيلية رغم أن هذا الأمر ينخفض من سنة إلى أخرى إلا أنه على المؤسسة أن تبحث عن قرار يخرج المؤسسة من هذه الخسائر.

- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: وتحسب بالعلاقة الآتية:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي = صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية/إجمالي الأصول

الجدول رقم (27.2): نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لثلاث سنوات لمؤسسة EATIT

البيان	2016	2017	2018
ص ت النقدية من الأنشطة التشغيلية	-372.203.492.80	-400.389.032.41	-371.521.271.98
إجمالي الأصول	3.142.396.299.63	3.145.296.100.99	3.951.126.482.07
نسبة ص ت النقدية للأنشطة التشغيلية	-0.11	-0.12	-0.09

المصدر: من إعداد الطالبان باعتماد على جدول رقم (23.2).

التعليق: نلاحظ من خلال هذه النسبة أن صافي التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية لا تقدم أي إضافة لأصول المؤسسة حيث لديها أثر سلبي وهذا يدل أنه لا يوجد استخدام صحيح لإمكانات المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها.

وفي الأخير بعد دراسة وتحليل حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة لمؤسسة EATIT، نلاحظ ان المؤسسة من خلال حسابات النتائج أن النتيجة الصافية للسنة المالية سالبة فعلى المحلل المالي أن يعيد النظر في قرارات المؤسسة المالية سواء كانت القرارات الخاصة بالتمويل أو القرارات الخاصة بالاستثمار، أي ان السياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة ضعيفة لأن الإيرادات اقل من التكاليف وبالتالي أي ان الأموال المستثمرة لا تستغل بطريقة الأمثل لتدر أرباح للمؤسسة، و بالتالي قد يؤدي بالمؤسسة الى الإفلاس.

كذلك بالنظر الى نتائج جدول التدفقات النقدية والذي يبين لنا كيفية التحكم في سير الخزينة، الا ان هذا الأخير أيضا نلاحظ من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمار سالبة ما يعني أنه لا يوجد استخدام جيد و كفي لإمكانات المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها.

خلاصة الفصل الثاني:

إن التشخيص المالي لمؤسسة دراسة الحالة لقوائمها المالية خلال الفترة 2016-2018 وقد وضح هذا التشخيص بمختلف أدواته أن هذه المؤسسة تعاني العديد من المشاكل المالية وعليه يمكن استخدام هذه النتائج في تعديل وتغيير قراراتها المالية حيث أن أكبر مشكل تواجهه هذه المؤسسة هو أن نشاطها الرئيسي لا يدر عليها نتائج إيجابية وهذا الأمر خطير جدا، لذا عليها الأخذ بعين الاعتبار التشخيص المالي لهذه الفترة من أجل وضع قرارات مالية تخرجها من هذه الوضعية السلبية. وعليه فهذا الجزء التطبيقي أثبت فعلا التأسيس النظري الذي يقول أن للتشخيص المالي دور مهم في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية حيث يعد أداة مهمة جدا في يد الإدارة إن أحسنت استغلالها سوف تقدم لها تحليل مناسب لكل الوضعيات التي قد تقع فيها.

الذاتية

من خلال هذه المدكرة حاولنا ابراز دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية من خلال التطبيق على القوائم المالية لمؤسسة اقتصادي بولاية المسيلة وقد خلصت الدراسة إلى:

• النتائج:

- إن الأدبيات النظرية تشدد على أهمية الدور الذي يلعبه التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية.
- المؤسسة محل الدراسة تولي أهمية نظرية للتشخيص المالي لكن ليس كافيا لتطبيق ناجح في المؤسسة خصوصا وأن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي تعطي اللبنة الأولى وتسهل من عملية التشخيص المالي.
- تستخدم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية (الفرضية الأولى صحيحة).

- من خلال التشخيص المالي الذي قمنا به للمؤسسة خلال الفترة 2016-2018 لاحظنا أن الوضعية المالية للمؤسسة ليست جيدة.

- لا يؤثر استخدام التشخيص المالي بشكل ايجابي على عملية اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT (الفرضية الثانية غير صحيحة)، لأن المؤسسة لا تشخص بالتفصيل الوضعية الحقيقية لها لذا لو أخذت نتائج التشخيص المالي بجدية سوف يساعدها هذا الأمر في تحسين قراراتها المالية مستقبلا.

- لا تستخدم المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT التشخيص المالي في اتخاذ قراراتها المالية بالاعتماد على النسب المالية. (الفرضية الثالثة غير صحيحة)

• اقتراحات الدراسة: من خلال ما قمنا به في هذا العمل نقترح جملة من الاقتراحات:

- على المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT الاهتمام أكثر بالتشخيص المالي وإعطائه أهمية عند اتخاذ القرار.
- على المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT توفير اطرار تستطيع انجاز التشخيص المالي وتفهمه.
- على المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT على القيام بالتشخيص المالي لقائمة التدفقات النقدية (الخزينة) حيث أن لهذه القائمة أهمية كبيرة فيما يخص القرارات المالية (الاستثمارية والتمويلية) إذ أن هذه القائمة تعد شريان المال في المؤسسة.

• أفاق الدراسة:

- دور التشخيص المالي لقائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المالية.
- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية.
- دور تحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي في اتخاذ قرار الاستثمارات الحقيقية.

المؤمنين
الذين آمنوا
بالحق

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 01- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.
- 02- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 03- بن ربيعة حنيفة، الواضح في الحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، ج1، دار هومة للنشر، الجزائر.
- 04- حسين حرّيم وآخرون، أساسيات الإدارة، دار حامد، ط 01، عمان، الأردن، 1998.
- 05- حمزة محمود زيدي، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 06- حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF، دار هومة للنشر، الجزائر، 2011.
- 07- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 08- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 09- طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية (منظور منهجي متكامل)، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2007.
- 10- عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار البازوري، الأردن، 2007.
- 11- محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، ط 01، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 12- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 13- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، ط 2، عمان، الأردن، 2005.
- 14- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي (دروس و تمارين)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

ثانياً: المجالات

- 15- عبد الفتاح ياغي، عملية اتخاذ القرارات، المجلة العربية للعلوم الإدارية، العدد 02، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1983.

ثالثاً: المذكرات

- 16- ابراهيم ضيف، مساهمة لتفسير تغيرات خزينة مؤسسة الأشغال التكميلية بورقلة باستعمال جداول التدفقات للفترة 1998-2001، مذكرة ماجستير، تخصص ادارة أعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004.
- 17- أحمد فؤاد صيد، التخطيط المالي و دوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر وكالة ورقلة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

- 18- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد نفقاتها (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة-العلمة -سطفى)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة اعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 19- بوبكر زين العابدين توفيق، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة تربية الدواجن(حجاج))، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017.
- 20- حسين موسيلم، أنواع برمجة الخطية بالأهداف المبهمة، دراسة حالة بين BDL بمغنية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 21- حليلة السعيدة سدي، مساهمة المعلومات المحاسبية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بالمسيلة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.
- 22- رشيدة حليبي، دور الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال/شرق-ورقلة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 23- رضا زهواني وآخرون، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015.
- 24- سهام غطاس، دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-وكالة ورقلة مديرية شبكة الاستغلال-184-)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
- 25- سيهام عيسى، يونس عيسى، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB بومرداس)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، جامعة بومرداس، بومرداس، 2017.
- 26- طلحي محمد الأمين، دور التشخيص المالي في التخطيط المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مطاحن رياض سطيف وحدة سيدي عيسى)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية للمؤسسات، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.
- 27- عبد الكريم سعاد، دور التشخيص المالي على الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة ميدانية لمؤسسة والي عبد الرحمان للاشغال العمومية المسيلة)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
- 28- فتيحة كتروسي، سهيلة مجيدي، التشخيص المالي بالمؤسسات البترولية بالجزائر (دراسة حالة سونطارك حوض بركاوي للفترة 2013-2015)، مذكرة ليسانس مهني، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

29- فضيلي سمية، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.

30- محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة رويال موندريال بالوادي)، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2017.

رابعاً: الجرائد الرسمية

31- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430هـ، الموافق لـ25 مارس 2009.

خامساً: محاضرات

32- سعيدة بورديمة، التسيير المالي، محاضرات لقسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1954، قلمة، 2015.

33- لحسن دردوري، التشخيص المالي، محاضرات تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب

34-Chandal Bussenault, Martine Pretet, **Organisation Et Gestion De L'entreprise**, Edition Vuibert, France, 1999.

35-GERARD MELYON, **gestion financière**, Bréal éditions, Paris 1999.

ثانياً: المجالات

36-Andrei Stanculescu and others, **Financing Decision And Corporate Governance**.

37-Manamba Epaphra & Samson S. Nyantori, **Analysis of the determinants of dividend policy: Evidence from manufacturing companies**, 2018.

38-Pandey, N. S. & Ashvini, N, **A Study on determinants of dividend policy: Empirical evidence from FMCG sector in India**, Pacific Business Review International, 1(1), 2016.

المواقع الالكترونية:

39- <https://www.researchgate.net>.

40- <https://www.jstor.org>.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية وقد تم دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية EATIT بولاية المسيلة من خلال القيام بالتشخيص المالي لقوائمها المالية خلال الفترة 2016-2018 وقد خلصت الدراسة إلى أن للتشخيص المالي دور كبير في اتخاذ القرارات المالية وأن مؤسسة EATIT يمكن لها الاستفادة من التشخيص المالي في وضع قرارات مالية تساعدها في تحسين وضعيتها المالية الحالية، كما أن النسب المالية أداة فعالة يمكن لها الاستعانة بها.

الكلمات المفتاحية: التشخيص المالي، القرارات المالية، النسب المالية، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of financial diagnosis in financial decision-making in economic institutions. The case of the Algerian Industrial and Technical Textile Corporation (EATIT) was examined through the financial diagnosis of its financial statements during the period 2016-2018. EATIT can benefit from financial diagnosis in making financial decisions that help it improve its current financial position, and financial ratios are an effective tool that can be used.

Keywords: financial diagnosis, financial decisions, financial ratios, economic institution.